صيد بأمر عسكري

بحيرة البردويل تحت إدارة جهاز مستقبل مصر

SINAI Foundation for Human Rights

EFHR EGYPTIAN FRONT FOR HUMAN RIGHTS

EGYPTWIDE FOR HUMAN RIGHTS

صيد بأمر عسكري:
بحيرة البردويل تحت إدارة جهاز مستقبل مصر

تقرير صادر عن:

- مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان
- ايجيبت وايد لحقوق الإنسان
- الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار: 4.0،
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/

يوليو ٢٠٢٦

المحتويات

الملخص التنفيذي ____ ٤

المقدمة ____ ٦

المنهجية ____ ٨

القسم الأول

شعب أصلي في مواجهة توسع الاقتصاد العسكري

محاولة لفهم السياق ____ ١٠

أولًا: بحيرة البردويل والمجتمعات المحلية المحيطة بها ____ ١٠

ثانيًا: من المصانع الحربية إلى البحيرات.. كيف تمدد الاقتصاد العسكري ليصل لبحيرة البردويل؟ ____ ١٧

القسم الثاني

مطاردة شباك الفقراء

صيادي البردويل في مواجهة "مستقبل مصر" ____ ٢٥

أولًا: سياسات تنظيم عمليات الصيد في بحيرة البردويل بعد سيطرة "مستقبل مصر" ____ ٢٦

ثانيًا: احتكار جهاز مستقبل مصر لعملية بيع نواتج الصيد ____ ٤٤

ثالثًا: من البحيرة للسجون... التعامل الأمني مع صيادي بحيرة البردويل ____ ٥١

رابعًا: مشاكل بيئية تنتج عن مشروعات تطوير بلا جدوى ____ ٥٥

خامسًا: كيف انتهت محاولات المجتمعات المحلية لمقاومة الوضع الحالي؟ ____ ٥٧

الخاتمة ____ ٦١

التوصيات ____ ٦٣

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير، الصادر عن مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان ومؤسسة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، تداعيات تولي جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة التابع للقوات الجوية بوزارة الدفاع إدارة بحيرة البردويل منذ نوفمبر ٢٠٢٤، والتي تشمل تداعيات اقتصادية واجتماعية وأمنية وبيئية. خلفت تلك التداعيات انتهاكات موثقة بحق مجتمعات الصيادين المحلية. اعتمد التقرير على ثماني وعشرين مقابلة ميدانية أُجريت بين ديسمبر ٢٠٢٥ ومارس ٢٠٢٦ مع صيادين وتجار ومناديب وموظفين في البحيرة، وتحليل عدداً من أوراق القضايا التي حررت لبعضهم، إلى جانب تحليل القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الشعوب الأصلية والنصوص الدستورية المصرية والقانونية والقرارات الإدارية ذات الصلة، وكذلك الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالبحيرة.

وثق التقرير معاناة صيادي البردويل نتيجة تأثيرات جسيمة على عملهم وحياتهم منذ انتقلت مسئولية الإدارة والإشراف على البحيرة لجهاز مستقبل مصر. فعلى المستوى الاقتصادي، كشفت المقابلات الميدانية عن ممارسة الجهاز للاحتكار الكامل على منظومة الإنتاج والتسويق داخل البحيرة. إذ لم يعد دور الجهاز مقتصراً على التنظيم والإشراف، بل امتد ليشمل التحكم في شراء الأسماك من الصيادين وإعادة بيعها للتجار بهوامش ربح تتجاوز مئة بالمئة يحصل عليها الجهاز، مع تحديد أسعار مجحفة لشراء الأسماك من الصيادين. تقل كثيراً عن أسعار السوق؛ وامتد الاحتكار ليشمل مدخلات الإنتاج من وقود وزيوت ومياه شرب، مع منع الصيادين من التزود من مصادر خارجية حتى في حالات الطوارئ. وقد أفضى ذلك إلى تدهور حاد في دخول الصيادين وتراكم الديون عليهم.

وعن الوضع الإداري والأمني، شهدت العلاقة بين الصيادين وجهة إدارة البحيرة تحولا جذريا، بعد تولى جهاز مستقبل مصر الإدارة؛ إذ تضاعفت تكاليف التصاريح المفروضة على الصيادين عشرات المرات وتعقدت إجراءاتها. علاوة على ذلك، تم فرض قواعد إدارية تعسفية، يتم القبض على من يخالفها وإحالته لمحاكمات عسكرية استناداً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ الصادر عام ٢٠١٩ الذي صنف البحيرة وما يحيط بها كمناطق متاخمة للحدود. خلال هذه المحاكمات، تم حبس عدداً من الصيادين تعسفيًا، وتغريم البعض الآخر، مع الإخلال بحق الدفاع أثناء هذه المحاكمات في أحيان كثيرة. هذا التعسف الأمني والإداري امتد أيضا في مواجهة محاولات محدودة للمقاومة قام خلالها الصيادون بالإضراب الجماعي عن الصيد. وتلى هذا الإضراب منع العديد من الصيادين من دخول البحيرة، وسحب تراخيص البعض الآخر.

للتعامل مع الوضع الراهن، وبناء على مطالب الصيادين الذين التقينا بهم. يقدم التقرير في نهايته مجموعة من التوصيات من بينها إعادة الإدارة المدنية المتخصصة للبحيرة، وتحرير السوق من الاحتكار، ووقف إحالة الصيادين إلى القضاء العسكري والإفراج عن المحتجزين. كما يدعو إلى إجراء دراسات أثر بيئي واجتماعي مستقلة قبل أي تدخلات تطويرية، وإشراك الصيادين فعلياً في القرارات المتعلقة بمستقبل البحيرة، ودعم جمعياتهم التعاونية لاستعادة دورها التاريخي التمثيلي والخدمي.

المقدمة

توسعت الأنشطة الاقتصادية المدنية للقوات المسلحة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بشكل غير مسبوق. لم تقتصر تداعيات هذا التوسع العسكري في القطاعات المختلفة للاقتصاد المصري على حركة السوق، وقواعد المنافسة العادلة، وحركة رؤوس الأموال والاستثمار، بل تمتد لتطال بشكل مباشر حياة قطاعات واسعة من المواطنين والمواطنات. ويتضاعف تأثير هذه التداعيات حين يتم وضعها في سياق الفئات الأكثر هشاشة؛ تلك الفئات التي تشترك في عدد من العوامل مثل الطبقة والنوع والانتماء العرقي والموقع الجغرافي، والتي تجعل أصحابها الأكثر هشاشة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. فالآثار التي يمكن وصفها عادة بالسلبية، يمكن أن تكون هنا مهددة لمقومات الحياة الأساسية نفسها، بالنسبة لهذه الفئات.

يسعى هذا التقرير لاستكشاف وتوثيق آثار سيطرة جهاز مستقبل مصر للتنمية، التابع للقوات الجوية، باعتباره أحد أحدث وأنشط الأذرع الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في مصر، على بحيرة البردويل بمحافظة شمال سيناء، على حياة المجتمعات المحلية للصيادين بهذه البحيرة. وذلك بعد نقل تبعية إدارة البحيرات الكبرى في مصر - ومن بينها بحيرة البردويل التي تعتبر من أكبر البحيرات الطبيعية في مصر- لهذا الجهاز في إطار توسعه المطرد خلال العامين الماضيين في قطاعات اقتصادية متعددة رغم حداثة نشأته.

يقدم التقرير وصفًا ديموغرافيا مختصرا للمجتمعات المحلية لصيادي بحيرة البردويل، بوصفهم أحد الشعوب الأصلية التي تعيش على أرض مصر، وكيف وجدوا أنفسهم في مواجهة سياسات جديدة فرضها الجهاز بعد توليه إدارة البحيرة لتنظيم كل ما يتعلق بممارسة الصيد. ويسعى للإجابة على سؤال رئيسي: **كيف أثرت سيطرة جهاز مستقبل مصر على البحيرة على الصيادين كمجتمعات محلية أصلية؟** وما هي التغيرات الإدارية والاقتصادية والسياساتية المصاحبة لذلك، وكيف أثرت هذه التحولات على حقوق الصيادين المرتبطة بالموارد الطبيعية في بيئتهم، وعلى تمتعهم بباقي حقوق الإنسان الأساسية؟

في قسمه الأول، يستعرض التقرير الخصائص الديموغرافية لمجتمعات صيادي بحيرة البردويل، وتمتعها بالصفات والخصائص اللازمة لاعتبارها أحد الشعوب الأصلية الموجودة في مصر، وما يترتب على ذلك من الاعتراف لهم بمجموعة من الحقوق تشمل حقهم في التنمية، وفي حماية واحترام أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية التقليدية المتوارثة، وإشراكهم في إدارة الموارد الطبيعية المرتبطة بالأرض التي

يعيشون عليها. وذلك مع الأخذ في الاعتبار إن هذا لا ينفي - ولا يتعارض مع - كون هؤلاء هم أيضًا مواطنون مصريون، يتمتعون بكافة الحقوق الدستورية لباقي المواطنين.

في القسم نفسه يستعرض التقرير - بشكل موجز - توسع المؤسسة العسكرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لاسيما بعد عام ٢٠١٤. وصولا لإنشاء جهاز مستقبل مصر، وما مُنح هذا الجهاز من صلاحيات واسعة، فضلا عن حصاناته القانونية بوصفه جزء من المؤسسة العسكرية.

أما القسم الثاني فيعتمد بشكل مباشر على ما تم جمعه من بيانات ومعلومات خلال المقابلات الشخصية مع أطراف مختلفة من المجتمعات المحلية لصيادي البردويل، ويبرز التعسف الإداري والسياسات الاحتكارية التي يعاني منها صيادي البردويل بعد نقل إدارة البحيرة لجهاز مستقبل مصر. يوثق التقرير أيضا عددا من حالات القبض على الصيادين وإحالتهم لمحاكمات عسكرية، في حال مخالفتهم لتعليمات الجهاز، أو محاولاتهم لمقاومة القيود التعسفية التي يفرضها عليهم. ثم يقدم التقرير مجموعة من التوصيات التي تستهدف تعزيز تمتع مجتمعات صيادي بحيرة البردويل بحقوقهم الإنسانية والدستورية، والحد من الانتهاكات التي تطال هذه الحقوق.

المنهجية

يسعى هذا التقرير لتحليل وتوثيق الآثار المختلفة لنقل تبعية بحيرة البردويل بمحافظة شمال سيناء لجهاز مستقبل مصر للتنمية، على المجتمعات المحلية لصيادي البحيرة، بالاعتماد على خليط من عدة منهجيات فرعية ضمن المنهج الكيفي (Qualitative Approach) حيث تتناسب المنهجية الكيفية مع طبيعة الموضوع/ المشكلة التي يناقشها التقرير، وتقدم تفسيرات مبنية على أدلة، تحاول سد الفجوات المعرفية المرتبطة بهذه القضية.

مع الاقرار بتمتع أهل سيناء بكافة الحقوق الدستورية المكفولة لهم بوصفهم مواطنين مصريين. يتوسع هذا التقرير في دراسة المعايير الدولية المرتبطة بحقوق الشعوب الأصلية، والوضع الدستوري والتشريعي لهذه المجتمعات في مصر، من أجل تسليط الضوء على مدى انطباق وصف الشعوب الأصلية على ذلك المجتمع وبالتالي وجوب تمتعه ببعض تلك الضمانات المتعلقة بهوياتهم كشعوب أصلية. كما يحلل التقرير القرارات الرسمية المرتبطة بقضية صيادي بحيرة البردويل، والصادرة عن رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء. كذلك يستخدم التقرير المنهج الوصفي فيما يتعلق بالتعرف على خصائص المجتمعات المحلية لصيادي بحيرة البردويل. ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي لفهم الواقع المتشابك للتغيرات التي لحقت بمجتمعات الصيادين المحلية المحيطة ببحيرة البردويل والناجمة بالأساس عن نقل الإشراف على بحيرة البردويل لجهاز مستقبل مصر، أحدث الأذرع الاقتصادية للمؤسسة العسكرية في مصر. بدءً من نوفمبر ٢٠٢٤. مع ما يرتبط بذلك من سياسات عامة أخرى مثل القرارات الرئاسية المرتبطة بإعلان وتمديد حالات الطوارئ في شبه جزيرة سيناء، وإعلان بحيرة البردويل وما يحيط بها مناطق متاخمة للحدود.

اعتمدت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير على مراجعة الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة، والدستور والتشريع المصريين، بالإضافة لما هو متاح من بيانات داخل المصادر الثانوية مثل التقارير الإخبارية والبيانات الصحفية، والأوراق البحثية ذات الصلة. بالإضافة لدراسة وتحليل أوراق ثلاثة قضايا، حوكم بموجبها ثلاثة عشر صيادا من المجتمعات المحلية أمام القضاء العسكري في الفترة من يناير ٢٠٢٥ حتى مارس ٢٠٢٦ على خلفية ممارسة الصيد في البحيرة.

كذلك وفي إطار عملية جمع البيانات اللازمة لإعداد هذه التقرير. أجريت ٢٨ مقابلة مباشرة في الفترة من ديسمبر ٢٠٢٥ حتى مارس ٢٠٢٦ مع أشخاص يمثلون فئات معنية متنوعة بقضية بحيرة البردويل، وعلى رأسهم بالطبع الصيادين، كذلك شملت

المقابلات بعض التجار، والمناديب، وعدد من الموظفين الذين يتولون عملية الإشراف على البحيرة. وذلك بهدف رسم صورة شاملة للأوضاع والتحولات في إدارة البحيرة وتداعيات ذلك على حياة الصيادين والمجتمعات المحلية المحيطة بالبحيرة. يستخدم هذا التقرير أسماء مستعارة للإشارة لجميع الأشخاص الذين التقينا بهم خلال هذه المقابلات، حفاظًا على سلامتهم وخصوصيتهم، في ظل السياق القمعي السائد في مصر.

ركزت المقابلات على تحليل تداعيات تولي جهاز مستقبل مصر إدارة بحيرة البردويل وآثار ذلك على الصيادين والبحيرة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مجموعة من المحاور، التي شملت تغير أنماط الإدارة، وآليات استخراج التصاريح والتراخيص، والتغييرات في قواعد الصيد، وأنماط توزيع الموارد والعوائد الاقتصادية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين الصيادين والجهات القائمة على الإدارة. كما سعت المقابلات إلى فهم مسارات التغيير المؤسسي والإداري، بما في ذلك تصاعد القيود التنظيمية وتغير علاقات القوة بين الإدارة والصيادين، ورصد الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التحولات على سبل المعيشة والاستقرار الاجتماعي للصيادين وأسرهم. كذلك تناولت آراء الصيادين حول العدالة في توزيع الموارد، وإمكانية المشاركة في اتخاذ القرار، ومدى توافر آليات التظلم أو التفاوض. وقد ساهمت الطبيعة المفتوحة نسبيا للمقابلات في إتاحة مساحة للصيادين لسرد تجاربهم بشكل معمق، وهو ما عزز من ثراء البيانات وتحليلها.

القسم الأول

شعب أصلي في مواجهة توسع الاقتصاد العسكري

محاولة لفهم السياق

يسعى هذا القسم إلى رسم صورة شاملة للسياق المحيط بالقضية التي يناقشها هذا التقرير. من خلال عدة محاور يقدم هذا القسم وصف ديموغرافي للمجتمعات المحلية المحيطة ببحيرة البردويل والتي تمثل بدورها جزءًا من مجموعات سكانية محلية تعيش في شبه جزيرة سيناء وتتميز بخصائص ثقافية متمايزة عن غيرها من المجموعات السكانية الأكثر انتشارًا في مصر. حيث يمثل مجتمع الصيادين المحيط ببحيرة البردويل مجتمعاً محلياً تعمقت هويته وارتبط وجوده بالبحيرة كمجال حيوي لا كمورد اقتصادي فقط. في حين يناقش المحور الثاني قضية توسع المؤسسة العسكرية في الاقتصاد المصري، وصولا لإنشاء جهاز مستقبل مصر، أحدث الأذرع الاقتصادية للمؤسسة العسكرية، ونقل تبعية ادارة بحيرة البردويل - وباقي البحيرات الكبرى في مصر- للجهاز.

أولًا: بحيرة البردويل والمجتمعات المحلية المحيطة بها

تمثل بحيرة البردويل نموذجًا مميزًا لمجتمعات الصيد، نظرًا لخصوصيتها البيئية وموقعها الجغرافي داخل شبه جزيرة سيناء، فضلًا عن ارتباطها التاريخي بأنماط معيشة تقليدية تعتمد على الصيد كمصدر أساسي للرزق. ومن ثم، فإن فهم خصائص مجتمع الصيادين في البردويل يتطلب أولًا إلقاء الضوء على السياق الاجتماعي الأوسع في سيناء، بما يشمله من تركيبة قبلية وأنماط تنظيم اجتماعي تؤثر بشكل مباشر في تشكيل هذا المجتمع.

بلغ عدد سكان شبه جزيرة سيناء - حسب التقديرات الرسمية - في يناير من عام ٢٠٢٠ حوالي ٥٥٩,٢٨٩ نسمة،[١] ويتوزع السكان بين سكان الحضر وسكان الريف والبدو، وتتركز

١ سيناء: "أرض، تاريخ، عادات وتقاليد"، الهيئة العامة للاستعلامات. https://tinyurl.com/2p9m46wj

الكثافة السكانية في المدن الساحلية أكثر من المدن الداخلية، وخاصة مثل العريش، ورفح، والشيخ زويد، وبئر العبد، والسهل الساحلي الممتد على طول خليج السويس بما في ذلك الطور، وأبو رديس، وأبو زنيمه، ورأس سدر. كما ازدادت تجمعات السكان في مناطق التنمية السياحية خاصة على خليج العقبة، وشرم الشيخ، ودهب، ونويبع، وسانت كاترين، وطابا. بالإضافة إلى انتشار تجمعات سكانية عديدة وسط المناطق الجبلية في وسط سيناء مثل منطقتي الحسنة، ووادي فيران. وينتمي سكان شمال سيناء إلى عدد من القبائل حيث تحافظ كل قبيلة على موروثها، وإن كان السواد الأعظم منها ودَّع حياة الترحال وركن للاستقرار في بيوت ثابتة من الحجر بعد أن كانت خياماً. هذا الاستقرار كان دافعاً أكثر لهم للحفاظ على ما يعتبرونها هويتهم وتقاليدهم.[٢]

تقوم الحياة الاجتماعية لسكان سيناء على رابطة الدم، ويتماسك السكان على هيئة قبائل وعشائر وعائلات، ويمثل الشيخ رأس الهرم الاجتماعي للقبيلة يعاونه القضاة العرفيون ووجهاء القبيلة، ولكل قبيلة منطقتها الخاصة بها، ولها حدودها المرسومة مع القبائل المجاورة لها، فلا تبحث عن الكلأ والماء إلا في حدود هذه المنطقة. والبدوي لا يهجر منطقته إلا لأسباب قاهرة، إذ أن ولاء البدوي يكون لقبيلته ثم لعشيرته ثم لعائلته، وهو يتفاخر بهذا الولاء، ولهذا يحفظ عن ظهر قلب سلسلة أجداده الأقدمين ولكل قبيلة عاداتها وتقاليدها التي تنفرد بها عن القبائل الأخرى في المأكل والمشرب والمسكن والملبس، ويحرص البدوي على توثيق علاقاته بأفراد قبيلته وتنمية مركزه الاجتماعي بينهم.[٣]

وعن بحيرة البردويل فهي واحدة من أهم المصايد السمكية عالية الجودة، حيث تحتل المرتبة الثانية بين البحيرات الطبيعية في مصر من حيث المساحة (والثالثة بين كل البحيرات). وتقع البحيرة على الساحل الشمالي لمحافظة شمال سيناء بين خطي طول ٣٢,٤٠ إلى ٣٣,٣٠ شمالاً وخطي عرض ٣١,٠٣ إلى ٣١,١٤ شرقاً. ويفصلها عن البحر المتوسط شريط ساحلي لا يتجاوز طوله كيلومتراً واحداً، كما تبعد حوالي ١٨ كم غرب مدينة العريش. ويبلغ طول البحيرة على ساحل البحر المتوسط ٩٥ كم، بينما يصل أقصى عرض لها إلى نحو ٢٢ كم. وتُقدر المساحة السطحية لمياه البحيرة بنحو ١٦٥ ألف فدان (ما يعادل ٦٩٣ كم^2). ونظرا لضحالة البحيرة، فيمكن أن تتغير مساحتها قليلا بتغير المواسم. وتتكون من ثلاث مناطق: المنطقة الوسطى بمساحة تقديرية تبلغ ١٠٦ ألف فدان، والمنطقة الغربية بمساحة ٤٨,١ ألف فدان، وبحيرة الزرانيق بمساحة ١٠,٢ ألف فدان. ويتم الاتصال الرئيسي بين البحر والبحيرة من خلال فتحتين صناعيتين (بوغازين)

٢ Sofian Noor, "Who Are Egypt's Sinai Bedouin?", Egyptian Streets, 27 April 2014
https://egyptianstreets.com/2014/04/27/who-are-egypts-sinai-bedouin
محمد أبو عيطة، "تراث بدو سيناء... عادات وتقاليد يتوارثها الأحفاد عن الأجداد"، مركز جمال بن حويرب للدراسات،
https://tinyurl.com/22yxs7en
وليد بدران، "إحداها من أصول رومانية: تعرف على أبرز قبائل شبه جزيرة سيناء"، بي بي سي، ٢ يونيو ٢٠٢٤،
https://www.bbc.com/arabic/articles/cxrrqk4dyw4o

٣ وليد بدران، "إحداها من أصول رومانية: تعرف على أبرز قبائل شبه جزيرة سيناء"، مرجع سابق.

هما: بوغاز رقم (١) - الفتحة الغربية، وبوغاز رقم (٢) - الفتحة الشرقية. كما توجد فتحة طبيعية ثالثة (بوغاز الزرانيق) في نهاية الجزء الشرقي من البحيرة، وهي تفتح بفعل الطبيعة ولها تأثير ضعيف على تدفق المياه بالبحيرة ودرجة الملوحة بها نظراً لأن هذا الجزء ضحل ومنفصل عن بقية البحيرة من خلال جزر صغيرة.[٤] كما تتميز البحيرة بضحالتها النسبية وعمقها بين نصف المتر وثلاثة أمتار، كما أن بها عدداً من الجزر. لعل أهميتها تتمحور حول إنتاجها أسماك عالية القيمة الاقتصادية، إذ يصل إنتاجها السمكي إلى ٢٥٠٠ طن في السنة، فيما يقطن في البحيرة أعداد ضخمة من الطيور.[٥]

يعمل في البحيرة ما بين ٣٤٨٨ إلى ٥٠٠٠ صياداً مسجلاً في سجلات إدارة البحيرة؛ يقطن ٧٠٪ منهم في مركز بئر العبد، بينما يتوزع الـ ٣٠٪ المتبقون بين العريش والشيخ زويد. وتعد البحيرة المصدر الأساسي لدخل هؤلاء الصيادين، فضلاً عن كونها مصدر رزق لفئات أخرى تتعامل معهم، مثل التجار، ومناديب الصيد، والوسطاء، وورش إصلاح المحركات، وتجار الغزل والشباك، ومصانع الثلج، وورش بناء وإصلاح القوارب كما توفر البحيرة فرص عمل لنحو ٢٠,٠٠٠ شخص من أبناء شمال سيناء والمحافظات الأخرى.

وتنقسم حرف الصيد في بحيرة البردويل تاريخيا إلى نوعين: أولاً، حرفة الدبة (Al-Daba): تُعد هذه الطريقة الأقل إجهاداً للبحيرة، وهي مخصصة لصيد الأسماك القاعية مثل الدنيس، القاروص، الوقار، الكابوريا، الجمبري، والسمك الموسى. وتمثل هذه الحرفة حوالي ٩٢,٨٪ من القوارب العاملة فعلياً. يقوم الصيادون بإلقاء الشباك في البحيرة قبل غروب الشمس، وجمعها في الصباح الباكر، ثم التوجه إلى المرسى التابع لهم لتسليم إنتاجهم. ثانيا، حرفة البوص (Thereedcraft): تُخصص هذه الحرفة لصيد أسماك العائلة البورية. ويعمل بهذه الحرفة ما يمثل ٧,٢٪ من إجمالي القوارب العاملة في البحيرة. ويُسمح لهذه القوارب بالخروج للصيد في الصباح الباكر من كل يوم، والعمل خلال النهار حتى غياب الضوء، ثم العودة لتسليم الأسماك إلى المرسى التابع لكل قارب.[٦]

تعكس شهادات الصيادين والتجار العاملين الذين تم مقابلتهم في بحيرة البردويل نمطًا اجتماعيًا واقتصاديًا شديد الخصوصية، حيث تتجذر مهنة الصيد بوصفها نشاطًا

٤ Mansour, Tamer, Soliman A. Esleem, Salah S. Abd El-Ghani, and Amira E. E. Eid "Challenges Facing Fishermen in Bardawil Lake, North Sinai, Egypt." *International Journal of Agricultural Extension* 10, no. 3 (December 2022): 399–414. https://doi.org/10.33687/ijae.010.03.4084

٥ التنمية المستدامة لبحيرة البردويل، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، https://www.lfrpda.org/posts/541520
داليا يسري، "بحيرة البردويل.. مشروع قومي للتنمية الشاملة"، المرصد المصري، ١٠ فبراير ٢٠٢١، https://marsad.ecss.com.eg/50994/

٦ Mansour et al., "Challenges Facing Fishermen," 401-403 https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S168742852200053X
عبد التواب بركات، "فرص وإمكانات سيناء الاقتصادية المهدرة"، العربي الجديد، ١٠ فبراير ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/463fdvc2

تقليديًا موروثًا عبر الأجيال. ويتضح من المقابلات أن الغالبية العظمى من العاملين في البحيرة دخلوا هذا المجال في سن مبكرة جدًا تبدأ في مرحلة الطفولة والمراهقة، وغالبًا في إطار عائلي، ما يعكس محدودية البدائل الاقتصادية في المجتمعات المحيطة بالبحيرة، واعتمادها شبه الكامل على هذا النشاط، حيث يقول ناجي، وهو صياد وصاحب مركب:

> من وانا عندي ١٣ سنه وانا شغال في البحيرة... هو الأب والجد صيادين، الصيد هو مهنة الأسرة.[٧]

ويؤكد خالد (صياد آخر):

> إحنا جدودنا وابهتنا متربيين في البحيرة، ملناش مهنة تانية.[٨]

كما يوضح حماد أنه كان ينزل مع والده منذ الصغر، معتبرًا أن الصيد هو "مهنة الأسرة" التي يعمل بها الجميع.

هذا الامتداد العائلي للمهنة يعكس ما يمكن وصفه بـ "توريث المهنة"، حيث لا يُنظر إلى الصيد باعتباره مجرد وسيلة لكسب الرزق، بل كجزء من الهوية الاجتماعية والثقافية. ويعزز ذلك شهادة سويلم:

> أنا صياد من ١٨ سنة، ودي مهنة عيلة.[٩]

في هذا السياق، يصبح الخروج من هذا القطاع ليس فقط تحديًا اقتصاديًا، بل أيضًا تحوّلًا اجتماعيًا معقدًا. وإلى جانب البعد العائلي، تسلط الشهادات الضوء على مسارات مهنية طويلة وممتدة داخل القطاع، حيث يمتلك العديد من الصيادين خبرة تتجاوز عقودًا. على سبيل المثال، يشير عبد الكريم إلى أنه يعمل في البحيرة منذ أكثر من ٣٠ عامًا، إذ بدأ في سن الثامنة عشرة، مؤكدًا أن دافعه الأساسي كان الشغف بالمهنة، ويقول:

> اشتغلت صياد عشان انا هاوي وغاوي الصيد.[١٠]

كذلك يذكر حسين، وهو من أصحاب المراكب، أنه يعمل في الصيد منذ عام ١٩٩٥، مضيفًا:

---

٧ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٩ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
١٠ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

يعني ٣٠ سنة في المهنة دي، شفت كل الأجهزة اللي مسكت البحيرة.[١١]

في إشارة إلى التغيرات المؤسسية التي مرت بها إدارة البحيرة عبر الزمن.

في هذا الإطار، ومع الأخذ بالاعتبار التركيبة الثقافية والقبلية، تعتبر المجتمعات المحلية المحيطة ببحيرة البردويل - مع باقي بدو سيناء - أحد الشعوب الأصلية الموجودة على أرض مصر.[١٢] وفقًا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩[١٣]، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.[١٤]

تُعرف الشعوب الأصلية باعتبارها جماعات بشرية تتمتع باستمرارية تاريخية مع مجتمعات سابقة على الاستعمار أو ظهور الدولة الحديثة، وتتميز عن بقية مكونات المجتمع بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية خاصة بها. وفي الغالب تعيش هذه الجماعات في ارتباط وثيق بأرضها ومواردها الطبيعية، وتعتمد عليها كمصدر رئيسي للمعيشة وتشكيل الهوية. ولا يختزل تعريفها في معيار قانوني جامد، بل يرتكز بالأساس على تعريف تلك المجتمعات لذاتها وانتمائها الجماعي، إلى جانب الاحتفاظ بهياكلها التقليدية، ونظمها العرفية، وأنماط حياتها الموروثة.

تمثل الوثيقتين السابق الإشارة إليهن الإطار القانوني الدولي للتعامل مع قضايا وحقوق الشعوب الأصلية، حيث تحتوي هذه الوثائق على معايير دنيا للاعتراف بهذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها. كما تتناول هذه الوثائق الحقوق الفردية والجماعية، والحقوق الثقافية والمتعلقة بالهوية، والحق في التعليم والصحة والتوظيف واللغة وغيرها من الحقوق الأخرى.

تؤكد هذه الوثائق على تمتع الشعوب الأصلية والقبلية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كاملة دون عائق أو تمييز، وتحدد مسئولية الدول بالاعتراف والدمج والاحترام الكامل والمساواة للشعوب الأصلية، وخاصة في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs 2030). "المشاركة في اتخاذ القرارات في المسائل التي

---

١١ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١٢ لا تتضمن المنظومة التشريعية المصرية أي إشارة لمصطلح الشعوب الأصلية، أو أي من المصطلحات البديلة مثل السكان الأصليين لكن ومع ذلك تعترف المادة ٢٣٦ من الدستور المصري الحالي بالخصوصية الثقافية لهذه المجتمعات المحلية، وتنص بشكل واضح على تنفيذ خطط تنموية لهذه المجتمعات - إلى جانب مجتمعات أخرى- بمشاركة أهلها. تنص المادة على: " تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلي، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون.".

١٣ الاتفاقية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. مع ملاحظة امتناع مصر حتى الآن، عن التصديق على الاتفاقية. https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/indigenous-and-tribal-peoples-convention-1989-no-169

١٤ إعلان الأمم المتّحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
https://www.ohchr.org/ar/indigenous-peoples/un-declaration-rights-indigenous-peoples

تمس حقوقها"[١٥] ، وكذلك حق هذه الشعوب في ضرورة الحصول على "موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة" قبل اعتماد أي تدابير تشريعية أو إدارية تؤثر عليها، بما يضمن عدم تهميشها في سياسات التنمية.[١٦]

تتضمن المادة ١٥ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ إشارة واضحة لحق الشعوب الأصلية في المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية المرتبطة بالأرض التي يعيشون عليها. تنص المادة (١٥) (فقرة ١) من الاتفاقية ذاتها على أن: "تولى حماية خاصة لحقوق الشعوب المعنية في الموارد الطبيعية التي تخص أراضيها، ومن بين هذه الحقوق حق هذه الشعوب في المشاركة في استخدام وإدارة وصون هذه الموارد"، بما يعكس انتقالاً من مجرد الانتفاع إلى المشاركة الفعلية في الإدارة. كما تضع المادة (١٥) (فقرة ٢) التزامًا واضحًا على الدول بإجراء مشاورات مسبقة مع هذه الشعوب قبل الشروع في أي أنشطة استكشاف أو استغلال للموارد، للتحقق من مدى تأثر مصالحها، مع ضمان مشاركتها في العوائد الاقتصادية وتلقي تعويض عادل عن الأضرار. ويتكامل ذلك مع ما ورد في الأمم المتحدة، حيث ينص إعلان الأمم المتحدة في المادة (٢٦) على حق هذه الشعوب في امتلاك واستخدام وتطوير والسيطرة على الأراضي والموارد التي تمتلكها أو تشغلها تقليديًا، بينما تؤكد المادة (٣٢) (فقرة ٢) على ضرورة الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل تنفيذ أي مشروع يؤثر على هذه الموارد، وهو ما يشكل أحد أهم الضمانات الإجرائية لحمايتها.

تتضمن هذه الوثائق أيضا التأكيد على احترام الأنشطة الاقتصادية التقليدية. تنص المادة (٢٣) في الفقرة الأولى منها على:

> **يعترف بالحرف اليدوية والصناعات الريفية والصناعات التي تقوم بها الجماعات المحلية، وبأنشطة اقتصاد الكفاف والأنشطة التقليدية التي تقوم بها الشعوب المعنية، مثل صيد الطيور والحيوانات، وصيد الأسماك، والصيد بالشراك، وجمع الثمار بوصفها عوامل هامه للمحافظة على ثقافاتها وتحقيق اعتمادها على ذاتها اقتصاديا وتنميتها الاقتصادية. وتكفل الحكومات، عند الاقتضاء وبمشاركة هذه الشعوب، تعزيز وتشجيع هذه الأنشطة.**

ويربط ذلك بشكل مباشر بين الموارد الطبيعية وأنماط الإنتاج والحياة التقليدية لهذه المجتمعات. كما تلزم الفقرة ٢ من نفس المادة الحكومات بتقديم الدعم الفني والمالي لهذه الأنشطة بما يتلاءم مع الخصوصية الثقافية لهذه الجماعات.

في سياق أوسع تتقاطع حالة صيادي بحيرة البردويل مع أحد الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية وهو الحق في التنمية، مع التأكيد على النظر لعملية التنمية بوصفها عملية شاملة متعددة الأبعاد ترتبط بالحفاظ على الهوية والثقافة وضمان المشاركة في صنع القرار. بهذا المعنى تتخطى التنمية التعريف الاقتصادي لتشمل

١٥ المادة (١٨) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

١٦ المادة (١٩) من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة. في هذا الصدد، تؤكد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ في المادة ٧ على أن الشعوب الأصلية تتمتع "بحق تقرير أولوياتها الخاصة في عملية التنمية لأنها تؤثر على حياتها ومعتقداتها ونظمها ورفاهها الروحي"، كما تكفل لها "التحكم، قدر المستطاع، في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فضلاً عن حقها في المشاركة في "صياغة وتنفيذ وتقييم خطط وبرامج التنمية". ويعكس هذا النص تحولاً جوهريًا في مقاربات التنمية، من نموذج فوقي تفرضه الدولة إلى نموذج تشاركي يتم الاعتراف فيه بالشعوب الأصلية كفاعلين رئيسيين مؤثرين في تحديد مساراتهم التنموية.

هنا لا يقتصر الحق في التنمية على التنمية الاقتصادية فقط، إذ تتضمن المعايير الدولية لحقوق الإنسان إشارات متعددة لشمولية هذا الحق بما يتضمن المشاركة والعدالة والاستدامة واحترام الخصوصية الثقافية والتكوينية للمجتمعات الأصلية. ويترتب على ذلك أن تعمل الدول على تبني سياسات تنموية قائمة على التشاور والمشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص وتوزيع عوائد التنمية. كما يتطلب الأمر الاعتراف بالمعرفة المحلية لهذه الشعوب بوصفها موردًا أساسيًا في تحقيق تنمية مستدامة، بدلاً من تهميشها لصالح نماذج خارجية قد لا تتوافق مع واقعها. وبذلك، يصبح الحق في التنمية إطارًا جامعًا يعكس التوازن بين تحسين الأوضاع المعيشية والحفاظ على الهوية والكرامة الإنسانية للشعوب الأصلية.

ثانيًا: من المصانع الحربية إلى البحيرات.. كيف تمدد الاقتصاد العسكري ليصل لبحيرة البردويل؟

يوضح يزيد صايغ في دراسته التحليلية حول الاقتصاد العسكري المصري أن الجذور الفعلية لتبلور الاقتصاد العسكري تعود إلى ما بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢، حين شرع الرئيس جمال عبد الناصر في إرساء امتيازات بنيوية وتشريعية للمؤسسة العسكرية. تمثلت في إنشاء شبكة من المصانع الحربية بدعم كامل من الدولة، مع تحييد شبه كامل للرقابة المدنية، وقد انحصر نشاط المؤسسة العسكرية في تلك المرحلة في إنتاج الأسلحة والمعدات والذخائر. وأسهمت هذه الترتيبات في توفير قدر من الاستقلال المالي والتنظيمي للقوات المسلحة، ما أتاح لها لاحقًا توسيع نطاق إدارتها لموارد وأنشطة اقتصادية خارج الإطار العسكري. ومع وصول الرئيس أنور السادات إلى الحكم، أنشأت وزارة الدفاع جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بُعيد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل ليمثل ذراع القوات المسلحة في الأنشطة الاقتصادية المدنية، كما أُنشئت الهيئة العربية للتصنيع،[١٧] والتي على عكس هدفها الأصلي في إنشاء صناعة دفاع عربية، سُرعان ما اتجهت إلى إنتاج سلع مدنية مثل أجهزة التلفزيون والغسالات والمواقد، في تحول يعكس بداية التداخل بين النشاطين العسكري والمدني.[١٨] ومنذ ١٩٨١، مر الاقتصاد العسكري المصري بتحولات متعاقبة، بدأت مع دعم الرئيس مبارك سياسات الدعم الذاتي، والتي اتُبعت لتأمين الولاء داخل المؤسسة العسكرية في ظل تقشف الدولة وتراجع الإنفاق العسكري. الأمر الذي مكن الجيش من التوسع التدريجي في الأنشطة الاقتصادية، مع الاحتفاظ بحزمة من الامتيازات مثل الإعفاءات الضريبية، الوصول إلى الأراضي العامة، واستغلال العمالة المجندة. هذا التوجه قاده بشكل خاص وزير الدفاع في الثمانينات المشير أبو غزالة، الذي دشن مرحلة جديدة شهدت فيها القوات المسلحة تأسيس شركات ومصانع ومزارع تفيض بكثرة عن احتياجاتها الغذائية والدوائية، كما امتد نشاطها لقطاعات مدنية كالعقارات والسياحة.[١٩]

وقد تم تعزيز ذلك من خلال مجموعة من التشريعات التي منحت المؤسسة العسكرية امتيازات اقتصادية واسعة؛ في ذلك منح القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧

---

١٧ ملاحظة من فريق إعداد التقرير: لم تكن الهيئة العربية للتصنيع هي المحرك الأساسي لاقتصاد الجيش المدني، وإنما جهاز مشروعات الخدمة الوطنية كأساس. في وقت لاحق جاء دخول الهيئة العربية للتصنيع مع تحول منشآت الصناعات العسكرية الخاصة بالهيئة إلى الصناعات المدنية

١٨ يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٤ ديسمبر ٢٠١٩، ٣٩-٤٦، https://archive.org/details/20200409_20200409_1547
مذكور في: يمنى سامي، "توسع الاقتصاد العسكري في مصر منذ ٢٠١٤: التأثير على ديناميات الاستثمار وحقوق المستثمرين"، رواق عربي ٣٠ (١)، https://tinyurl.com/55kcts84

١٩ يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري" مرجع سابق، ٣٩-٤٦.

القوات المسلحة امتيازات مالية كبرى، وذلك من خلال إعفاء وزارة الدفاع والجهات التابعة لها من الضرائب والرسوم واللوائح المرتبطة بعقود التسليح والجمارك.[٢٠] ووسّع القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ نطاق هذه الإعفاءات ليشمل وزارة الإنتاج الحربي والهيئة العربية للتصنيع، بحيث تغطي واردات المعدات والمركبات والأدوية والمواد غير القتالية والأسلحة، مما أتاح استيرادًا وتجارة خالية من الضرائب لعقود طويلة.[٢١]

وبالتوازي، جرى إرساء قاعدة قانونية تُعفي أصول وأنشطة القوات المسلحة من الرقابة الخارجية، والمساءلة، والإشراف المدني، بما في ذلك البرلمان ووزارة المالية. فقد أصدر جمال عبد الناصر، بصفته رئيسًا للوزراء، القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ الذي أعفى "المخازن السرية" العسكرية من التفتيش من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارتي المالية والاقتصاد، وأسند الرقابة بدلًا من ذلك إلى وزارة الدفاع، وهي سابقة قانونية يُرجَّح أنها مهّدت لاستبعاد الهيئات العسكرية من الرقابة المدنية على المدى الطويل.[٢٢]

وتعد سيطرة القوات المسلحة على أراضي الدولة أحد المجالات التي ترسخت فيها هيمنتها تدريجيًا من خلال تشريعات وقرارات سياسية أدت إلى تقويض الرقابة المدنية وإضعاف الشفافية العامة. فقد وسّع القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ (المعروف بقانون الأراضي الصحراوية)[٢٣] تعريف الأراضي الصحراوية ليشمل جميع المناطق غير المسجلة التي لا تُعد مملوكة لأفراد أو كيانات قانونية، وهو ما يغطي أكثر من ٩٠٪ من مساحة مصر. ومنح القرار وزير الدفاع سلطة تحديد المناطق الاستراتيجية التي تتطلب ملكيتها أو استخدامها الحصول على موافقته.

وقد جاءت تعديلات لاحقة في ١٩٨٨ و١٩٩١ و١٩٩٥ و٢٠٠١ لتوسّع أكثر من نطاق السيطرة العسكرية على الأراضي العامة وآليات استغلالها. وتلا القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ الذي أنشأ جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة، وهو الجهة المخولة بالاحتفاظ والإشراف على الإيرادات الناتجة من الممتلكات المملوكة للقوات المسلحة، خصوصًا في المناطق الصحراوية والحدودية.[٢٤]

وفي عام ١٩٨٨، صدر قرار عن رئاسة مجلس الوزراء يلزم الوزارات والهيئات المختلفة بالحصول على إذن من وزارة الدفاع لممارسة أي نشاط في مناطق تعتبرها الوزارة ذات أهمية عسكرية. وقد جاء القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ليُرسّخ ويحدّث هذه السلطة عبر إلزام الهيئات الاقتصادية العامة الجديدة بالتنسيق

٢٠ "إعفاء العقود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/40578

٢١ "قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/11802

٢٢ يزيد صايغ، "أولياء الجمهورية: تشريح الاقتصاد العسكري المصري" مرجع سابق، ٣٩-٤٦.

٢٣ "قانون الأراضي الصحراوية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/259

٢٤ "قواعد التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة وتخصيص عائدها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/12906

مع وزارة الدفاع بشأن خطط استخدام الأراضي والتقسيمات الجغرافية.[٢٥] كما منح القانون سلطة إضافية لرئيس الجمهورية لتصنيف مناطق صحراوية باعتبارها مناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية.

غير أن التحول الأبرز جاء من المرسوم الرئاسي رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١، الذي منح وزارة الدفاع صلاحية تحديد "المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية" في الأراضي الصحراوية، بما في ذلك الأراضي المخصصة للاستثمار التجاري وكذلك للاستخدام العسكري.[٢٦] وبناءً على ذلك، أصبح لزامًا على جميع الجهات العامة والخاصة الحصول على موافقة عسكرية مسبقة لأي عمل في المناطق الصحراوية، ما عزز قدرة الجيش على تحصيل رسوم التنسيق وممارسة سيطرة شبه احتكارية على استخدام الأراضي. وقد رسخ ذلك دور المؤسسة العسكرية كفاعل اقتصادي رئيسي في مشروعات التنمية الحضرية والاستثمار، مع توسيع نطاق السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية والوزراء في تخصيص الأراضي من دون آليات فعّالة للمساءلة.

١ ثورة يناير وحكم السيسي والصعود الكبير للنشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية

شكلت ثورة يناير ٢٠١١ مرحلة هامه للمؤسسة العسكرية لإعادة ترتيب أوراقها؛ فقد أدت إلى إزاحة الطبقة الاقتصادية المقربة من نظام الرئيس المخلوع مبارك. مما أتاح للمؤسسة العسكرية توسيع نفوذها من خلال منظومة من التشريعات الجديدة التي وظفت لحماية وتعزيز مكتسبات الجيش الاقتصادية وتحصينها ضد المساءلة. وفي ظل إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، صدرت حزمة من القوانين كرست حصانة الأنشطة الاقتصادية العسكرية من أي شكل من أشكال الرقابة المستقلة.[٢٧] وقد بلغت هذه السيطرة ذروتها مع صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة عام ٢٠١٤، حين انتقلت المؤسسة العسكرية من دور هامشي إلى شريك رئيسي في منظومة التنمية والاقتصاد الوطني، تتولى قيادة المشروعات الكبرى والمشاركة في رسم السياسات العامة. وامتد نطاق نشاطها ليطال قطاعات متنوعة تشمل البنية التحتية والإسكان والطرق والزراعة والصناعات الغذائية والثروات المعدنية والاستزراع السمكي والتكنولوجيا والإعلام. وقد جرى توزيع

٢٥ Sayigh, Yezid. Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy. Ibid

٢٦ "تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية والقواعد الخاصة بها"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/37900

٢٧ على سبيل المثال في مايو ٢٠١١، عدل المجلس قانون القضاء العسكري ليضيف مادة تمنح النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط. في: محمد السنهوري، ««طنطاوي» يقر قانوناً يخص القضاء العسكري بالفصل في «جرائم الكسب» لضباط الجيش حتى بعد التقاعد،» المصري اليوم، ١٨ يونيو ٢٠١١، https://www.almasryalyoum.com/news/details/138863

آلاف المشروعات على جهات عسكرية كالهيئة الهندسية وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية وجهاز مستقبل مصر، في تجاوز واضح لآليات المنافسة والشفافية.[٢٨]

بنفس الطريقة تم تعزيز التوسع العسكري بعدد من القوانين؛ إذ مثل القرار الجمهوري رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠١٦ امتدادا للمرسوم الرئاسي رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١. وقد صنف القرار ٢١ "طريقًا قوميًا" كمناطق استراتيجية ذات أهمية عسكرية، مانحًا وزارة الدفاع فعليًا امتيازات تجارية حصرية على طول هذه الطرق.[٢٩] ولاحقا في العام نفسه تم إدخال تعديلات على قانون القضاء العسكري لتوسيع اختصاص المحاكم العسكرية ليشمل الحوادث الواقعة في المناطق المدنية التي تديرها جهات عسكرية. وكانت تشريعات سابقة عام ٢٠١٤ وضعت المنشآت العامة والحيوية تحت الولاية العسكرية، وتم تمديد العمل بها حتى عام ٢٠٢١.

وشكّل القرار الجمهوري رقم ٤٤٦ لسنة ٢٠١٥ نقطة تحول أخرى مهمة، حيث سمح لجهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة باستخدام أصوله كحصة عينية في تأسيس شركات مشتركة مع شركات محلية وأجنبية.[٣٠] وبعد ذلك بشهر واحد فقط، جاء القرار الجمهوري رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٥ ليمنح الإذن لأي جهة حكومية بتأسيس شركات مساهمة بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء،[٣١] مما فتح الباب أمام توسع كبير في الشركات العسكرية والمشروعات المشتركة.

غير أن هذا التوسع المادي وما رافقه من تعزيز تشريعي، وفقا لصايغ، على ما رافقه من مخرجات مادية ظاهرة، كشف عن اختلالات بنيوية عميقة في المنظومة الاقتصادية المصرية. فقد باتت المؤسسة العسكرية تنتهج نمطاً اقتصادياً ريعياً يقوم على الاستحواذ على الموارد واستثمار النفوذ البيروقراطي، بدلا من الاعتماد على الإنتاج الفعلي أو الإبداع والابتكار. فبدلاً من المنافسة في السوق المفتوحة، تعمل هذه

---

٢٨ Abdallah, Kareem I.; Jiránková, Martina, State capitalism and the role of the armed forces in Egypt, World Economy and Policy (WEP), 10

عبد الفتاح برايز، "ممنوع الاقتراب والتصوير: الجيش والاقتصاد في مصر"، جدلية، 25 يناير 2016، https://www.jadaliyya.com/Details/32900

أحمد جمال زيادة، "كل ما نعرفه عن امبراطورية الجيش المصري الاقتصادية"، السفير العربي، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، https://tinyurl.com/378j687m

مذكور في: يمنى سامي، "توسع الاقتصاد العسكري في مصر منذ ٢٠١٤: التأثير على ديناميات الاستثمار وحقوق المستثمرين"، مرجع سابق.

سي إن بي سي العربية، "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة يتولى دور الهيئة العامة للسلع التموينية"، ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/2nz4xvu9

٢٩ الجالي، محمد، "قرار جمهوري بتخصيص أراضي لوزارة الدفاع واعتبارها من المناطق الاستراتيجية"، اليوم السابع، ٩ يونيو ٢٠١٦، https://egyptwide.short.gy/S5AWKJ

Mamdouh, Rana, "Normalizing the military judiciary: How the constitutional amendments bring the Armed Forces into Egypt's judicial system", Mada Masar, 7 August 2019, https://egyptwide.short.gy/a7EQk4

٣٠ "تعديل قرار تنظيم قواعد التصرف في الأراضي والعقارات التي تخليها القوات المسلحة"، منشورات قانونية، ٢٠١٩، https://manshurat.org/node/11251

٣١ "الترخيص لأشخاص القانون العام بتأسيس شركات مساهمة"، منشورات قانونية، ٢٠١٩، https://manshurat.org/node/14296

الكيانات في ظل منظومة من العقود والامتيازات المحمية قانونياً، وتسعى باستمرار إلى توسيع رقعتها وتكريس هيمنتها. ويضاف إلى ذلك إشكالية الغموض المالي التي تمثل أحد أخطر تجليات هذا التوسع؛ إذ تظل عائدات المؤسسات الاقتصادية العسكرية بمنأى عن الخزينة العامة، ومحجوبة عن أي مراجعة برلمانية أو رقابة مدنية مستقلة، في غياب تام للتقارير والبيانات المالية الموثقة، مما يجعل الإحاطة بحجمها الفعلي أمراً عسيراً.[٣٢] وتترتب على ذلك بيئة اقتصادية مختلة تغيب عنها قواعد تكافؤ الفرص، حيث تجد الكيانات الخاصة نفسها في مواجهة منافس يتمتع بحصانة قانونية وامتيازات استثنائية تفرغ مفهوم المنافسة من مضمونه.[٣٣] ويسلط تقرير" مياه عكرة وشباك خاوية.. الكلفة الحقوقية لمشاريع المؤسسة العسكرية في قطاع الصيد المصري"، الصادر عن منظمة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان، الضوء على الإطار التشريعي لتوسع الاقتصاد العسكري، مؤكداً أن منظومة التشريعات المتراكمة أفرزت بيئة اقتصادية تفتقر إلى أدنى معايير الشفافية والمساءلة.[٣٤]

٢ جهاز مستقبل مصر.. ولادة غامضة وتوسع مدهش

تأسس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة "رسميا" في ٢٠٢٢ في ولادة غامضة، حيث كان حتى عام ٢٠١٧ أحد مكونات المشروع القومي الزراعي "المليون ونصف فدان"، الذي أُطلق عام ٢٠١٥، ويمتد عبر محافظات الجيزة والبحيرة والفيوم ومرسى مطروح، بإشراف شركة حكومية مساهمة هي "تنمية الريف المصري الجديد". خصصت شركة الريف مساحات لجهات عسكرية ومدنية، من بينها القوات الجوية، التي أوكلت لـ "مشروع مستقبل مصر"، بقيادة المقدم طيار بهاء الغنام، مساحة ٢٠٠ ألف فدان، في منطقة "الدلتا الجديدة" على بعد ٣٠ كيلومترًا من مدينة السادس من أكتوبر. وإلى جانبها خصصت أراض لقوات الدفاع الجوي تحت اسم "جنة مصر"، وأخرى تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة، بالإضافة إلى مساحات لوزارة الزراعة. في غضون أقل من ثلاث سنوات، نجح مستقبل مصر في استصلاح مساحته كاملة بزراعة محاصيل للسوق المحلي على رأسها القمح والشعير والذرة والبنجر، وأخرى للتصدير مثل البطاطس والبصل والخضروات والموالح. هذا النجاح المبكر، مقارنة

---

٣٢ يزيد صايغ، "الاحتفاظ بالقدرة أم إعادة الهيكلة أم التجريد؟ خيارات سياساتية للاقتصاد العسكري المصري"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٣١ يناير ٢٠٢٢، https://tinyurl.com/bdewkeny
مذكور في: يمنى سامي، "توسع الاقتصاد العسكري في مصر منذ ٢٠١٤: التأثير على ديناميات الاستثمار وحقوق المستثمرين"، مرجع سابق.

٣٣ المرجع السابق.

٣٤ "تقرير مياه عكرة وشباك خاوية.. الكلفة الحقوقية لمشاريع المؤسسة العسكرية في قطاع الصيد المصري"، منظمة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان، ٢٠٢٦.
https://drive.google.com/file/d/15G2Byym_qJks9njBxht-tjl7H8advtnT/view

بمشروعات أخرى مماثلة، منح مستقبل مصر دفعة سياسية، وجذب اهتمامًا مباشرًا من الرئيس السيسي، فوكل للغنام في عام ٢٠٢١ إدارة مساحات تجاوزت المليون فدان، في نفس المشروع (الدلتا الجديدة).[٣٥]

في هذا السياق ظهر اسم جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة لأول مرة في الإعلام في مايو ٢٠٢٢، تزامنًا مع افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي للأراضي التي نجح الجهاز في استصلاحها على امتداد محور روض الفرج - الضبعة ضمن مشروع الدلتا الجديدة. وقد قُدم المشروع باعتباره النواة الأساسية لمخطط استصلاح ٨٠٠ ألف فدان أخرى ضمن نفس المشروع. وأعلنت رئاسة الجمهورية آنذاك أنه تم بالفعل استصلاح وزراعة نحو ٣٥٠ ألف فدان باستخدام ٢٦٠٠ جهاز ري محوري مطور، تُزرع مرتين سنويًا (صيفي وشتوي)، مع إنتاج محاصيل وُصفت بأنها من أجود المنتجات الزراعية. وبرغم ذلك، لم يصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩١ لسنة ٢٠٢٢ (لم يُنشر في الجريدة الرسمية، لكن أُشير إليه في قرارات لاحقة) بإنشاء جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة إلا بعد أعوام من نشاط الجهاز فعليًا، بوصفه جهازًا يتبع القوات الجوية ويعمل تحت إشرافها. وخلال الفترة التالية، برز اسم العقيد الدكتور بهاء الغنام مديرًا تنفيذيًا للجهاز، وهو أحد ضباط القوات الجوية، وشارك في عدد من الاجتماعات الرسمية مع الرئيس ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء، في إطار تنسيق تنفيذ مشروعات أُسندت إلى الجهاز بالتعاون مع جهات حكومية مختلفة.[٣٦]

ورغم عدم وضوح التشريع الذي أُنشئ بموجبه هذا الجهاز، وبالتالي عدم وضوح الأسس القانونية وحدود اختصاصاته، تسارعت وتيرة تخصيصات الأراضي للجهاز، ففي أبريل ٢٠٢٤ أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارًا جمهوريًا رقم ١١٤ لسنة ٢٠٢٤ بتخصيص مجموعة من الأراضي بالسويس والإسماعيلية شرق القناة وفي شمال ووسط سيناء لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، وإلغاء قرارات سابقة بتخصيصها لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وذلك لاستخدامها في نشاط الاستصلاح والاستزراع.[٣٧]

لم يكن التوسع الجغرافي هو التطور الأهم، بل نوع المهام الموكلة للجهاز، إذ بدأ في تسلم ملفات سيادية حساسة لم تكن تدار من قبل عبر كيان واحد. ففي عام ٢٠٢٤، تولى الجهاز منفردًا ملف استيراد القمح والسلع الاستراتيجية بعد أن كانت مهمة هيئة السلع التموينية (المدنية) لأكثر من خمسة عقود، ثم شارك وزارة التموين في استلام القمح المحلي من الفلاحين. كما بدأ في منح موافقات استيراد الماشية، وهي مهمة كانت في يد وزارة الزراعة نظريًا، لكن تُدار فعليًا من قبل أجهزة سيادية. وخلال ذلك،

---

٣٥ ندى عرفات، "لمن الأرض اليوم؟ «مستقبل مصر»"، مدى مصر، ٥ يونيو ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/49p357fy

٣٦ المرجع السابق.

محمد بصل، "نقل تبعية بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.. ما الخلفيات والأهداف؟"، الشروق، ١ نوفمبر ٢٠٢٤،
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01112024&id=2307f249-bbc6-429b-a05f-67c8aa6ca510

٣٧ "قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٢٤"، الجريدة الرسمية، العدد ١٤ تابع (ه)، ٤ ابريل ٢٠٢٤،
https://moj.gov.eg:73/Doc/002/700311142024.pdf

استحوذ الجهاز العام الماضي على الحصة الأكبر في بورصة السلع المصرية، التي أُنشئت كشركة مساهمة لتكون منصة تحدد أسعار السلع وفقًا للعرض والطلب لتنظيم السوق، لكنها بعد خمس سنوات من انطلاقها لم تشهد نشاطًا يذكر. ومع استعداد الجهاز لتوسيع نشاط البورصة لتضم محاصيل أساسية، واعلاف، وأسمدة، ومبيدات، وسائر مستلزمات الإنتاج، تصبح البورصة، حتى وهي خامدة، أداة استراتيجية بين يديه، وتمنحه سيطرة غير مباشرة على السوق الزراعي والغذائي في البلاد. كما امتدت مشاريع الجهاز لتشمل الثروة الحيوانية، بما يتضمن تربية وتسمين الماشية، وإنتاج الألبان والدواجن.[٣٨]

كما أعلن الجهاز عن توسعات جديدة في المجال الصناعي المرتبط بالنشاط الزراعي بهدف "إضافة قيمة مضافة". فقد أطلق مشروعات تصنيع غذائي لتجفيف البصل والثوم، وإنتاج العسل الأسود من القصب، وأعلاف ماشية، وتصنيع السكر من البنجر، بالإضافة إلى مبردات البطاطس، وصوامع لتخزين الغلال بسعات تصل إلى مئات آلاف الأطنان. كما شرع في إنشاء منطقة صناعية بالدلتا الجديدة على مساحة ١٠٠٠ فدان، تضم مصانع للخضار والفاكهة المجمدة والبطاطس نصف المقلية والسكر والنشا ومجمع الصناعات الغذائية لشركتي قها وادفينا.[٣٩]

وفي مجال التنمية العمرانية، بدأ التخطيط لإنشاء مجتمع عمراني متكامل في الدلتا الجديدة، يتبنى مبادئ التنمية المستدامة والمجتمعات الخضراء، من خلال مشاريع صديقة للبيئة تعتمد على إعادة التدوير وتقليل الانبعاثات الكربونية إلى "صفر كربون"، حسب تصريحات رسمية.[٤٠] ومع توسع دوره الاقتصادي وتنوع اختصاصاته، بدأ الجهاز يتغلغل في قطاعات أخرى؛ ففي أغسطس ٢٠٢٤ كشفت إفصاحات للبورصة عن استحواذ الجهاز على ٨٩,٦٦٪ من أسهم الشركة العربية للاستصلاح الزراعي، وخلال أيام جرى الإعلان عن رفع أسهمه في رأسمال شركة المنصورة للدواجن من ٤,٧٧٪ إلى ٢٢,٥٤٪ ليشتري ١١١,٠٣ مليون سهم، قبل أن يعلن استحواذه على حصة من " إيكمي".[٤١] كما توجه الجهاز لإضافة مشروع جديد وهو إنشاء مصنع لإنتاج لبن الأطفال، بعد حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي في مايو ٢٠٢٤ عن ضرورة تخفيض واردات لبن الأطفال، وغياب دراسات جدوى معلنة للمشروع، رغم تقدير تكلفته بـ٥٠٠ مليون دولار، واحتياجه لاستيراد ٤٠ ألف بقرة وزراعة ٥٠ ألف فدان برسيم.[٤٢]

---

٣٨ ندى عرفات، "لمن الأرض اليوم؟ «مستقبل مصر»"، مرجع سابق.
محمد بصل، "نقل تبعية بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.. ما الخلفيات والأهداف؟"، مرجع سابق.

٣٩ منى لطفي، "هل تحقق مصر الأمن الغذائي من مشروع مستقبل مصر؟"، المرصد المصري، ١٣ مايو ٢٠٢٤، https://marsad.ecss.com.eg/81605/

٤٠ "مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي"، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٦ مايو ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/mtrbym7j

٤١ "جهاز مستقبل مصر يوسّع محفظة استثماراته بالبورصة.. ٦ استحواذات خلال ٢٠٢٥"، معلومات مباشر، ١٠ ديسمبر ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/mpfavjtc

٤٢ "مستقبل مصر... جهاز يدير استثمارات ضخمة بلا رقابة"، العربي الجديد، ١١ يونيو ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/yacazez8
"جهاز مستقبل مصر يعتزم إنشاء مصنع لألبان الأطفال باستثمارات ٥٠٠ مليون دولار"، الشروق، ٢ يونيو ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/43x6fkcr

على مدار العامين الماضيين بدأ الجهاز يوسع من نطاق سيطرته ليشمل البحيرات الطبيعية، إذ حصل على إدارة أربع من أكبر البحيرات في البلاد: ناصر في جنوب مصر، والمنزلة والبرلس والبردويل في شمالها. قبل ذلك كانت البحيرات تخضع لجهاز مدني هو جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، الذي تأسس في ٢٠٢١ بديلاً لهيئة الثروة السمكية التابعة لوزارة الزراعة.[٤٣] ففي نهاية أكتوبر ٢٠٢٤ أعلن مجلس الوزراء أنه قد تم إسناد عملية إدارة وتطوير بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة. وأن الهدف من إسناد هذه المهمة للجهاز هو العمل على التنمية الاقتصادية للبحيرة، وإعادتها إلى ما كانت عليه، وتطوير مراسي الصيد وزيادة الإنتاجية السمكية وتطوير أعمال النقل والتداول، بما يسهم في زيادة دخل الصيادين والعاملين بالبحيرة. وأكدت التصريحات الرسمية صدور توجيهات من القيادة السياسية بالعمل على تقديم حزمة متنوعة من المساعدات الاجتماعية للصيادين، لمساعدتهم لزيادة الطاقة الإنتاجية للبحيرة.[٤٤] ولم ينتشر حتى الآن أي قرار رسمي في الجريدة الرسمية يتضمن تفاصيل إسناد البحيرة إلى الجهاز أو الإطار القانوني المنظم لهذه الخطوة.

وبذلك، يتحول "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة" خلال سنوات قليلة من جهاز استصلاح زراعي ضمن مشروع قومي محدود، إلى ذراع عملاق لوزارة الدفاع يتولى مهام الزراعة، والتصنيع، وإدارة البحيرات، والتجارة الاستراتيجية، والتحكم في البورصة السلعية، واستيراد القمح والسلع الأساسية، وتربية المواشي، والتنمية الصناعية والعمرانية، دون رقابة برلمانية حقيقية، ومع قرارات تأسيسية غير منشورة في الجريدة الرسمية. هذا التوسع يطرح سؤالاً جوهريًا حول حدود الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في مصر، وما إذا كان "مستقبل مصر" هو مشروع تنموي بالأساس، أم بوابة جديدة للسيطرة على القطاعات الحيوية وموارد الدولة، في ظل غياب الشفافية والمنافسة والرقابة المستقلة.

---

٤٣ "جهاز "مستقبل مصر للتنمية المستدامة" يتولى تنمية بحيرة البردويل"، رئاسة مجلس الوزراء، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/48a479v8
ندى عرفات، "«مستقبل مصر» يستعد لتسلم إدارة بحيرة البرلس"، مدى مصر، ٢١ مايو ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/3t7b8vvp
"رئيس الوزراء يستمع لعرض تقديمي حول مشروعات ومجالات التنمية لجهاز مستقبل مصر في جميع أنحاء الجمهورية"، رئاسة مجلس الوزراء، ٢٨ أبريل ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/5n7basc8
محمد بصل، "نقل تبعية بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.. ما الخلفيات والأهداف؟"، مرجع سابق.

٤٤ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/36u8mhh3

القسم الثاني

مطاردة شباك الفقراء

صيادي البردويل في مواجهة "مستقبل مصر"

> **تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون..**
>
> المادة ٢٣٦ من الدستور المصري

وتعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلي مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.

يتناول هذا القسم تداعيات سيطرة جهاز مستقبل مصر على بحيرة البردويل منذ نوفمبر ٢٠٢٤ على الصيادين والمجتمعات المحلية، وذلك من خلال تحليل ما رصدته المقابلات الميدانية من ممارسات وسياسات فعلية على أرض الواقع. وينتقل هذا القسم إلى مستوى أعمق وأكثر تفصيلاً، إذ يرصد الأثر الفعلي لهذه السيطرة على حياة الصيادين اليومية وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية.

وتكشف شهادات الصيادين والتجار والعاملين في البحيرة عن تناقض بين الرواية الرسمية التي صورت تسليم البحيرة للجهاز باعتبارها خطوة نحو التنمية وزيادة الإنتاج وتحسين أوضاع الصيادين، وبين الواقع الفعلي المتمثل في منظومة من القيود الاقتصادية والإدارية والأمنية حولت البحيرة من مجال حيوي للمعيشة إلى فضاء للجباية والسيطرة. وتتوزع هذه الانتهاكات على أربعة مستويات متشابكة تشمل القيود الاقتصادية والإدارية والأمنية والبيئية، وهو ما يسعى هذا القسم إلى تحليله وتوثيقه.

فقبل انتقال مسؤولية إدارة البحيرة الكاملة إلى جهاز مستقبل مصر في نوفمبر ٢٠٢٤، كانت بحيرة البردويل تخضع رسميًا للإشراف الإداري والرقابي لجهاز مدني متخصص هو "جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية" (والذي حل بديلًا للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١).[٤٥] وكان هذا الجهاز

٤٥ "القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/sites/default/files/146-2-30.pdf

المدني يتولى تسيير التفاصيل اليومية والفنية للبحيرة، مثل تنظيم مواسم الصيد، وتحديد مواصفات الغزل، ودعم الجمعيات التعاونية الممثلة للصيادين. ومع ذلك، لم يكن هذا الإشراف المدني كاملاً، إذ كانت المخابرات العسكرية والأجهزة الأمنية تفرض سيطرة فعلية ونافذة على أرض الواقع، لاسيما فيما يتعلق باستخراج وتجديد تصاريح الصيد والموافقات الأمنية اللازمة للصيادين والتجار لدخول البحيرة، وهو نمط تداخلت فيه الهيمنة الأمنية العسكرية مع العمل المدني لعقود في شبه جزيرة سيناء.[٤٦] وقد تعززت هذه السيطرة الأمنية بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠١٩.[٤٧] (والذي سيتم تناوله بمزيد من التفصيل في الأجزاء التالية)، والذي مهد الطريق لعسكرة إدارة الثروة السمكية والموارد الطبيعية عبر تصنيف البحيرة كمنطقة متاخمة للحدود الخارجية للبلاد.

أولًا: سياسات تنظيم عمليات الصيد في بحيرة البردويل بعد سيطرة "مستقبل مصر"

لا يعد جهاز مستقبل مصر الذراع الاقتصادية العسكرية الأولى التي تتعامل مع بحيرة البردويل في شمال سيناء، فقد سبقه قبل سنوات قليلة تنفيذ الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية في ٢٠١٧ مشروع لتطوير وتنمية بحيرة البردويل، بتكليف مباشر من الدولة. شملت عملية التطوير وقتها رفع كفاءة وتطوير أربعة مراسي صيد، إضافة إلى إزالة العوائق الموجودة بها، وتطهير البواغيز، والإشراف على تنفيذ الراحة البيولوجية للبحيرة في المواعيد المخططة، وذلك بتكلفة ١٢٠ مليون جنيه حينذاك.[٤٨] وطبقًا لعبدالسلام (أحد موظفي الثروة السمكية في البحيرة):

> هو من حوالي سنتين بدأت شركات تشتغل في البحيرة بالنسبة للحفر، وعملوها على مراحل. أول مرحلة بيعملوا قنوات شعاعية جوه البحيرة نفسها لأن فيه أماكن ضحلة والأرض قريبة من السطح، بدأوا يعمقوا عشان الأسماك ذات الأحجام الكبيرة تاخد راحتها في الأعماق بعيد عن سطح البحيرة، وتدخل أنواع تانية من البحر. اشتغلوا في الموضوع ده ووسعوا فتحات بعض البواغيز، وفيه بواغيز لسه ما اشتغلوش فيها، موضوع البوغاز محتاج تطهير باستمرار، لأن عمليات المد والجزر بتردم البوغاز بالرمل، يعني ممكن تحفر النهاردة وتلاقي نص اللي حفرته اتردم السنة الجاية.[٤٩]

٤٦ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

٤٧ تعديل قرار تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها، منشورات قانونية، ٢٠١٩، https://manshurat.org/node/65296

٤٨ تطوير بحيرة البردويل، رئاسة الجمهورية، جمهورية مصر العربية، https://tinyurl.com/mwheupj8

٤٩ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

وزارة الدفـــــــــــــــــاع
جهـــــــاز مستقـــبل مصـــر للتنمية المستدامة
قطـــــــاع بحـــــــيرة الـــــــبردويـــل
التـاريـــــــــــــــخ : / /2025

جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة — جهد للعمل وإخلاص

تعليمات الإدارة الفنية (رقم 1 / 2025)

إيمانا منا بأهمية الحفاظ على أرواح الصيادين وأدوات الصيد والمراكب يرجى إتباع التعليمات الآتية :-

1- صيانة مراكب الصيد دوريا وقبل الترخيص .
2- صيانة مواتير مراكب الصيد دوريا وقبل الترخيص والالتزام بقدرة الماتور (9.9 حصان) .
3- وضع لافتة اكريلك برقم المركب 30 * 30 على جانبي مقدمة المركب (البروة)(الكابينة) والكتابة بالطلاء بشكل مقروء وواضح على البروة وعدم طمس الرقم .
4- دهان مقدمة المركب (البروة) بالألوان المصرح بها لكل مرسى عن العام الحالى 2025 وهى :-
- مرسى التلول اللون الاخضر .
- مرسى أغزوان اللون الأزرق القاتم .
- مرسى النصر اللون الأبيض .

5- الالتزام بتعليمات السلامة والصحة المهنية للمركب وهى :-
- وجود جهاز GPS جهاز تحديد المكان و التتبع يتم تدبيره بواسطة جهازمستقبل مصريتم توزيعه بالتقسيط على عامين.
- معدات إنقاذ للأفراد (3سترة نجاه او طوق نجاه) ايهما ارخص و ايسر .
- طفاية حريق بحالة جيدة و يتم تدبيره بواسطة جهاز مستقبل مصرأو الصياد أيهما أرخص للصياد .
- الالتزام بحمولة المركب 3 أفراد .
- شنطة الاسعافات الاولية (شاش / قطن / مطهر / لصق طبى)

6- يلزم لإستخراج الترخيص ان تكون المركب مستوفيه مواصفات الطلاء العازل طبقا للألوان المصرح بها لكل مرسى و خالية من العيوب الفنية للماتور و جسم المركب و فى حالة مخالفة ذلك لا يتم إصدار الرخصة .
7- لا يتم تسليم رخصة المركب الى الصياد قبل اعداد و تجهيز المركب طبقا للتعليمات المذكورة اعلاه .
8- حالة عدم تنفيذ اجراءات رفع الكفاءة يتم وقف السروح لحين استيفاء المطلوب .

9- الالتزام بتعليمات هيئة سلامة الغذاء :-
- غسيل المصيد فور اصطياده وفرزه ووضعة فى الثلج .
- تنظيف مخلفات يوم العمل خارج جسم البحيرة والتخلص منها في صندوق النفايات على المرسي .
- تطهير جسم المركب بمطهرات صديقة للبيئة وغير مؤثرة سلبا على البيئة والاسماك المصيدة .

10- سيتم بدء إجراءات التراخيص (المراكب / بطاقة الصيد / التصريح الامنى) بواسطة جهاز مستقبل مصر أعتبارا من تاريخ 25 /2/ 2025 .

د . عبد الرحمن يس إبراهيم
مدير فروع البحوث والحصر السمكى

د . إبراهيم بيومى إبراهيم
مديرالمعامل والمكتب الفنى للبحيرة

فيما تم التعاون بين أجهزة الدولة المعنية ووضع رؤية لمنع صيد الزريعة والصيد الجائر وتنفيذ قوانين الصيد والاهتمام بالصيادين وأحوالهم المعيشية، كما تم الاستعانة بالخبرات الأجنبية من شركة "إيفر جرين الصينية" لتطوير صناعة الأسماك،[٥٠] مع إنشاء صالة للفرز والتصدير والحصول على رخصة التصدير للاتحاد الأوروبي، وأنشئت الدولة مركزًا للأبحاث والتطوير يحتوي على معامل متخصصة تعمل في مراقبة جودة المياه والغذاء الحي للأسماك وصحة أمراض الأسماك وتركيب وجودة الأعلاف.[٥١]

في الفترة التي تلت نوفمبر ٢٠٢٤ وبعد سيطرة جهاز مستقبل مصر على بحيرة البردويل، استحدث الجهاز مجموعة جديدة من الشروط لمزاولة مهنة الصيد في البحيرة وللحرف[٥٢] المرتبطة به.

---

٥٠ نفس الشركة الصينية هي شريك أساسي لأجهزة وزارة الدفاع في إنشاء مشروع بحيرة غليون بالقرب من كفر الشيخ. وذلك بالرغم من غياب أي عقود علنية يمكن التدقيق فيها أو مراجعتها.

٥١ تطوير بحيرة البردويل، رئاسة الجمهورية، مرجع سابق.

٥٢ الحرف (جمع حرفة) هي لفظ يطلقه صيادي بحيرة البردويل على طريقة وأسلوب الصيد، تحدد هذه الطريقة نوعية الأسماك المستهدفة خلال عملية الصيد، وترتبط بشكل مباشر بمواصفات ونوع الشباك المستخدمة، وبعض العوامل الفرعية مثل توقيت الصيد. بشكل أكثر اختصارًا يشير هذا اللفظ في سياق هذا التقرير لأداة الصيد المستخدمة ومواصفاتها

ففي يناير ٢٠٢٥، أصدر مستقبل مصر مجموعة من التعليمات الموجهة للصيادين بشأن الصيد والحرف المرتبطة به، تضمنت: وضع معايير دقيقة لمواصفات شباك الصيد المستخدمة في البحيرة، حيث تم تحديد قياسات "فتحة العين" وعدد الطبقات لكل حرفة (مثل الدبة، البوص، الدبديبة) لضمان انتقائية الصيد وحماية الزريعة والأسماك الصغيرة.

وزارة الدفـــــــــــــــاع
جهـــــاز مستقبـــل مصـــر للتنمية المستدامة
قطـــــاع بحـــــيرة الـــــبردويـــل
التاريـــــخ : ٢٢ /١/ ٢٠٢٥

جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة

حرف الصيد

1. حرفة الدبة

1.1. التعريف والوصف: تتكون الشبكة من ثلاث طبقات طبقتين خارجيتين (السجن) بينهما شبكة داخلية صغيرة فضفاضة (البدن)

شبكة السجن :

ارتفاعها (١,٥) متر – الماجة (٤ الى٥) فتحة العين (١٠ سم الى ١٢,٥ سم)

شبكة البدن :

ارتفاعها (٢) متر – الماجة (١٤) فتحة العين (٣٥,٥ مم)

تعلق الطبقات الثلاثة من اعلى بحبل سمكه ٤ مم مزود بقطع فلين على ابعاد متساوية ٤٠ سم ومن الاسفل بحبل سمكه ٣ مم متقل بقطع رصاص على ابعاد متساوية ٢٠ سم ولا يزيد وزن الرصاصة عن ٣٠ جرام.

1.2. طول الشباك: ٢٠٠٠ متر لكل مركب واحد.

1.3. الوقت الفعلي للصيد: لا تزيد عن ٨ ساعات

1.4. توقيت الصيد: تعمل ليلا طوال الموسم ويتم تثبيتها بهلب لكل طرف لعدم انجراف الشباك ومحدد بعوامة واضحة لبداية ونهاية الشباك.

1.5. الانواع المستهدفة: تستخدم هذه الشباك بشكل خاص لصيد الأسماك عند القاع او بالقرب منه واهم الأنواع الدنيس و سمك موسى والبورى.

ويتم صيد بعض الانواع بشكل عارض مثل اللوت والفاروص.

1.6. اماكن الصيد: جميع المناطق التي يزيد عمقها عن ٢,٥ متر ويحظر الصيد بها في المناطق الضحلة.

1.7. التأثير البيئى للصيد: تأثير سلبي بسبب فقدان الشباك او جزء منه في مياه البحيرة.

ملحوظة هامة :

يتم استبدال ١٠٠٠ متر من حرفة الدبه ب (فتحة العين ٣٤ مم) اما ال ١٠٠٠ متر المتبقية يتم الاستمرار بماجة ١٥ (فتحة العين ٣٢ مم) و ذلك خلال موسم صيد ٢٠٢٥ على ان يتم استبدال ١٠٠٠ متر فتحة العين ٣٢ مم لموسم ٢٠٢٦ ب (فتحة عين ٣٥ مم) و يتم العمل بفتحة العين ٣٥ بشكل تام خلال موسم صيد ٢٠٢٧ .

وتتجه الإدارة نحو استراتيجية تحديث تدريجي للمعدات، حيث سيتم استبدال الشباك الحالية بأخرى ذات فتحات أوسع تصبح ٣٢ مل بدلا من ٣١ مل في موسم ٢٠٢٥، ثم تصل إلى ٣٥ بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك لتعزيز التوازن البيئي. وتم حظر الصيد في المناطق الضحلة التي يقل عمقها عن ٣ أمتار في بعض الحرف، وذلك لتجنب تجريف القاع وحماية بيئة نمو الأسماك القاعية والسطحية على حد سواء.[٥٣]

كما وضعت اللوائح إطارًا زمنيًا صارمًا لكل عملية صيد، بحيث لا تتجاوز ساعات العمل الفعلي ما بين ٦ إلى ٨ ساعات يومياً حسب نوع الحرفة، مع التمييز بين الصيد الليلي (كما في حرفة السنار والدبة) والصيد النهاري (كما في حرفة البوص). وتم تحديد

٥٣ جهاز مستقبل مصر من خلال صفحة بحيرة البردويل ٢٥- مستقبل مصر، ٢٣ فبراير ٢٠٢٥.
https://web.facebook.com/photo?fbid=1221134792187535 15&set=a.122109055850753515

أطوال قصوى للشباك لكل مركب لضمان منع التكدس في مساحات الصيد. وفيما يخص الأحجام المستهدفة، تمنع اللوائح صيد الأنواع التي يقل وزنها عن معايير محددة (مثل منع صيد الدنيس الأقل من ٢٠٠ جرام)، مع إلزام الصيادين بإعادة الأسماك الصغيرة للمياه فوراً دون ضرر لضمان استمرارية الدورة البيولوجية للبحيرة.[٥٤]

وفي إطار تطوير المنظومة الأمنية والرقابية، تُلزم الإدارة جميع الصيادين باستيفاء اشتراطات فنية وهيكلية للمراكب قبل منح التراخيص؛ تشمل توحيد طلاء المراكب بألوان محددة لكل مرسى (الأخضر لمرسى التلول، الأزرق لمرسى اغزيوان، والأبيض لمرسى النصر) لسهولة التتبع والرقابة. كما شددت التعليمات على ضرورة تجهيز كل وحدة صيد بوسائل السلامة المهنية، والتي تتضمن أجهزة تحديد المواقع (GPS)، وسترات النجاة، وطفايات الحريق، بالإضافة إلى الالتزام بقدرة محددة للمحركات لا تتجاوز ٩,٩ حصان، وذلك للحفاظ على هدوء البيئة المائية ومنع الصيد الجائر المرتبط بالسرعات العالية.[٥٥]

رغم وضوح هذه التعليمات واللوائح التي وضعها جهاز مستقبل مصر لتنظيم الصيد والحرف المرتبطة به في بحيرة البردويل، إلا أنها لم تساهم في تحسين مهنة وظروف الصيادين على أرض الواقع. ففي حين هدفت التعليمات لحماية الموارد السمكية وضمان استدامتها، أشار عدد من الصيادين الذين أجريت معهم المقابلات إلى أن الممارسات والسياسات الفعلية لجهاز مستقبل مصر منذ تسلمه إدارة البحيرة أدت إلى تداعيات اقتصادية وإدارية وأمنية وبيئية سلبية، مما أدى إلى انتهاك عدد من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للصيادين. في هذا الصدد يكتسب تحليل المستويات المختلفة من الممارسات والانتهاكات أهمية خاصة، إذ يسلط الضوء على التناقض بين اللوائح والرواية الرسمية والممارسات الفعلية وتأثيرها على قطاع الصيد ودخل الصيادين وتنمية مجتمعاتهم المحلية واستدامة الإنتاج.

تختلف هذه السياسات بشكل كبير، عن وضع إدارة عملية الصيد في البحيرة قبل جهاز مستقبل مصر، وفقًا للعديد من الشهادات التي جمعناها من صيادي بحيرة البردويل فالجهات المسئولة عن إدارة البحيرة قبل جهاز مستقبل مصر[٥٦] كانت أكثر تفهما لمطالب الصيادين، والتعامل معها كان أكثر سلاسة وسهولة، مع سيطرة جهاز مستقبل مصر على بحيرة البردويل، شهد الصيادون تغيرات كبيرة في طريقة إدارة البحيرة، مما انعكس على ظروف عملهم ومستوى دخلهم. وتوضح شهادات الصيادين أن الفترات السابقة لمستقبل مصر والتي سيطرت فيها المخابرات وجهاز الخدمة الوطنية (مع واجهة مدنية تتمثل في جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية) على البحيرة كانت أكثر سلاسة وسهولة، إذ سهلت هذه الأجهزة الصيد وسمح للصيادين بالعمل في

٥٤ المرجع السابق.

٥٥ المرجع السابق.

٥٦ في الفترة السابقة لسيطرة جهاز مستقبل مصر للتنمية على البحيرة، كانت تدار - عمليًا- بشكل مشترك بين عدة جهات منها جهاز الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع (ممثلا في الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية)، وكذلك مكاتب وحدة مخابرات حرس الحدود الموجودة في المنطقة.

معظم مناطق البحيرة ومعظم الأوقات، مع تفهم كامل لظروفهم اليومية.

في تلك الفترة، كان الصيد يتم وفق نظام واضح، مع توزيع عادل للإيرادات بين الإدارة والصيادين، كما كان التفتيش محدودًا والامتثال للإجراءات إداريًا سلسًا، مما منح الصيادين شعورًا بالطمأنينة والعدالة. مع مجيء جهاز مستقبل مصر، تغير الوضع بالكامل. ويصف الصيادين التغيير بأنه جذري. إذ أصبح الصيادون مقيدين بالإجراءات التعسفية، وتصاريح العمل مكلفة وصعبة. أيضا يفرض الجهاز قيودًا صارمة على مواعيد الصيد والأماكن المسموح بها، مع عقوبات شديدة تصل للحبس والغرامات المالية المرتفعة.

فيما يتعلق بالتواصل مع إدارة البحيرة، فإنه يبدو شكليا. على الرغم من إتاحة التواصل مع المدير من جانب الصيادين والتجار والعاملين في البحيرة، تتجسد المشكلة في تنفيذ ما يتم طرحه من مقترحات أو حل ما يتم عرضه من مشكلات للصيادين.

ويوضح عبد العزيز كيف أن الاجتماعات والمطالبات لا يتم تطبيقها عمليا:

> قالوا الفاتورة بتاعة البطارخ ١٠٠ جنيه للكيلو والناس اعترضت وكلموا الإدارة والإدارة منزلتهاش.[٥٧]

ويؤكد عبد الكريم:

> التواصل مفهوش مشكلة، المشكلة في التنفيذ بعد التواصل. واللي على مزاج الجهاز بس اللي بيمشي ويتعمل.

وتعكس شهادة حسين، صياد ذو خبرة كبيرة، الشعور العام بالإحباط وفقدان الثقة، قائلا:

> مع الجهاز ده مفيش أي ثقة ولا احترام. بيتعاملوا معانا كأننا مجرمين. حاولنا نتكلم، قدمنا مطالب، وعدونا بوعود، بس مفيش حاجة اتنفذت.[٥٨]

هذه الشهادات توضح أن التواصل موجود شكليًا، لكنه لا يؤدي إلى تحسينات ملموسة، ما يزيد من إحباط الصيادين ويضعف قدرتهم على الاعتماد على الإدارة في حماية مصالحهم.

في هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من الممارسات الإدارية التي صاحبت هذا التحول، والتي أعادت تشكيل العلاقة بين الصيادين والإدارة، وأثرت على قدرتهم على ممارسة عملهم بشكل مستقر ومستدام.

---

٥٧ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).

٥٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

١ ارتفاع تكلفة وإجراءات استخراج التصاريح بشكل غير متناسب مع دخول الصيادين

يشترط لممارسة الصيد في بحيرة البردويل الحصول على عدد من التصاريح والتراخيص، إذ يُلزم الصيادون وأصحاب المراكب والتجار بالحصول على موافقات مختلفة، يختص كل منها بتنظيم جانب محدد من أنشطة الصيد والخدمات المرتبطة بها داخل البحيرة. وتشمل هذه التصاريح تراخيص مراكب الصيد، والتصاريح الشخصية للصيادين، وتصاريح دخول سيارات التجار إلى المراسي، فضلًا عن التصاريح الأمنية التي يتعين على الصيادين الحصول عليها من القوات المسلحة، نظرًا لوقوع بحيرة البردويل ضمن محافظة شمال سيناء، وهي محافظة حدودية. كذلك يخضع الصيادون، ومالكي المراكب، والتجار للقواعد العامة للمعاملات الضريبية والتأمينية السارية في البلاد.

بحسب المعلومات التي توافرت لنا من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت مع الصيادين، وغيرهم من الفئات المرتبطة ببحيرة البردويل. حتى عام ٢٠٢٤، وقبل انتقال إدارة بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر، كان الصيادون ملزمين باستخراج تصريح من مكتب مخابرات حرس الحدود. بلغت قيمة استخراج هذا التصريح آنذاك ٥٠ جنيهًا. وكان التصريح يُستخرج لكل صياد على حدة، وليس للمركب؛ لذلك كان كل صياد يعمل على أحد المراكب، وكذلك من يمارس الصيد من الشاطئ ويُعرف محليًا باسم "الصياد الرَّجلي"، ملزمًا باستخراجه. كما كان الصيادون ملزمين بسداد ١٣٠ جنيهًا سنويًا إلى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية فيما بعد) لاستخراج بطاقة صيد تُثبت صفتهم كصيادين وتُجيز لهم مزاولة المهنة. وكانت هذه البطاقة تمثل أحد المتطلبات الأساسية لممارسة الصيد في بحيرة البردويل، إلى جانب التصريح الأمني الصادر من مكتب مخابرات حرس الحدود.

بعد انتقال إدارة بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر، أصبح الصياد الرَّجلي ملزمًا بسداد مبلغ ٣٠٠ جنيهًا كل ثلاثة أشهر مقابل السماح له بممارسة الصيد. كما فرض الجهاز قيوداً على عدد الصيادين المسموح لهم بممارسة الصيد الرَّجلي، وهو ما حال دون استمرار كثير من محدودي الدخل من مزاولة هذا النشاط. ونتيجة لذلك، فقد عدد من هؤلاء الصيادين مصدر دخلهم الوحيد المعتمد على صيد الأسماك.

تشير بعض الشهادات التي جمعناها إلى معاناة فئة صيادي الرجلية، والذين يمثلون الفئة الأكثر هشاشة في مجتمع صيادي البردويل؛ وهم الشباب وكبار السن الذين لا يمتلكون مراكب ويصطادون سيراً على الأقدام لمسافة لا تتجاوز ٢٠٠ متر من الشاطئ. وبمجرد تلف التصريح أو التأخر يوم واحد عن تجديده يمُنع الصياد من استخراج تصريح آخر لباقي الموسم، كما يمنع الصيادين بشكل عشوائي وتعسفي من الحصول على ترخيص حتى في حالة عدم مخالفة القواعد. يشير خالد (صياد رجلي):

> كلنا صيادين رجله، ومالناش أي دخل غير البحيرة، اتمنعنا أول ما البحيرة اتفتحت، وما نقدرش نطلع تصريح جديد، فاللي معاه تصريح بس شغال، والباقي قاعد في البيت من غير دخل.[٥٩]

أما حسين، وعلى الرغم من كونه صياد ولديه مركب، فيتعاطف مع صيادي الرجلية ويقول:

> الصيادين الرجلي دول ناس مساكين، بينزلوا على الشط يرموا الشبكة، يرجعوا يشيلوها، يطلعوا ٢ أو ٣ كيلو سمك، يصرفوها على عيالهم. دول مش بيأثروا على البحيرة ولا بياخدوا من حق حد، الجهاز منعهم تمامًا وبيمسكهم ويحبسهم سنة ويدفعوا ٥٠ ألف جنيه غرامة.[٦٠]

أما الصيادون الذين يعملون على مراكب لا يملكونها، ويُعرفون محليًا باسم "البحرية"، فلم يكونوا، حتى عام ٢٠٢٤، ملزمين بسداد أي رسوم مقابل السماح لهم بالعمل على تلك المراكب. واقتصر ما كانوا يتحملونه على رسوم استخراج التصريح الأمني، إلى جانب سداد مبلغ سنوي قدره ١٣٠ جنيهًا للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لاستخراج بطاقة صيد تُجيز لهم مزاولة المهنة. وكانت هذه البطاقة تمثل أحد المتطلبات الأساسية لممارسة الصيد في بحيرة البردويل، إلى جانب التصريح الأمني الصادر من مكتب مخابرات حرس الحدود. بعد انتقال إدارة بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر، أصبح هؤلاء الصيادون ملزمين بسداد مبلغ ٦٠٠ جنيه كل ثلاثة أشهر مقابل السماح لهم بالعمل على المراكب.

وتؤكد شهادة حسين (صياد) ذلك:

> كنت بدفع ٥٠ جنيه للتصريح السنوي أيام المخابرات، دلوقتي بدفع ٦٠٠ جنيه كل ٣ شهور يعني ١٨٠٠ جنيه في الموسم الواحد.[٦١]

وفيما يتعلق بتراخيص مراكب الصيد في بحيرة البردويل، فقد كان عدد التراخيص المسموح بها ثابتًا بما يتناسب مع مساحة البحيرة وإنتاجيتها، ويُقدَّر، بحسب شهادة أحد قدامى الصيادين، بما بين ١٢٢٥ و١٢٥٠ ترخيصًا. وكان أصحاب هذه التراخيص إما يمارسون الصيد بمراكبهم، أو يؤجرون تراخيصهم سنويًا، مقابل مبلغ مالي، إلى أصحاب مراكب آخرين.

وبحسب شهادات الصيادين، بلغ المقابل السنوي لتأجير الترخيص حتى عام ٢٠٢٤ أي قبل انتقال إدارة البحيرة إلى جهاز مستقبل مصر، نحو ٢٢ ألف جنيه، تُسدد على دفعات

٥٩ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.
٦٠ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.
٦١ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

خلال موسم الصيد. إلا أنه بعد انتقال إدارة البحيرة إلى الجهاز في عام ٢٠٢٤، تولى جهاز مستقبل مصر إصدار التراخيص وتأجيرها لأصحاب المراكب الراغبين في الحصول عليها مقابل ٣٠ ألف جنيه لموسم الصيد، تُسدد كاملةً مقدمًا قبل استلام الترخيص.

حتى عام ٢٠٢٤، كان أصحاب تراخيص مراكب الصيد يسددون إلى جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية الرسوم السنوية المقررة لتجديد التراخيص، وفقًا للفئات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية. وكانت هذه الرسوم تختلف بحسب نوع المركب وقدرة محركه؛ إذ بلغت ٣٥٠ جنيهًا لمراكب الصيد غير المزودة بمحرك، و٤٥٠ جنيهًا للمراكب المزودة بمحرك نقالي، و٥٠٠ جنيه للمراكب المزودة بمحرك آلي ثابت تقل قدرته عن ٤٠ حصانًا، مع زيادة الرسوم كلما زادت قدرة المحرك.[٦٢]

إلا أنه بعد انتقال إدارة بحيرة البردويل إلى جهاز مستقبل مصر في عام ٢٠٢٤، أصبح أصحاب تراخيص مراكب الصيد ملزمين بسداد رسم سنوي قدره ٢٥٠٠ جنيهًا مقابل تجديد الترخيص.[٦٣]

خارج فئات الصيادين، يعاني التجار أيضًا من القواعد الجديدة التي فرضها جهاز مستقبل مصر بدءً من العام ٢٠٢٤. يشرح جمعة (تاجر) الوضع قائلا:

> **أنا دلوقتي بدفع للعربية ١٠٠٠ جنيه، والصبي يدفع ١٠٠٠، ولو معايا ٢ عمال هدفع لكل واحد فيهم ١٠٠٠ في الـ ٣ شهور، وكل ده بقى على كاهلي. قبل الجهاز، كنت تدفع للعربية ٥٠ جنيه وتدخل السوق مفتوح، تاخد ما تريد من السمك وتوزنه براحتك، دلوقتي كل شيء محسوب ومحدد، والأسعار خيالية والفواتير مضاعفة، والصياد نفسه مضروب من النواحي كلها.[٦٤]**

يضاف لكل ذلك طبقات من التعقيدات الإدارية، والتي ساهمت بدورها في تكدس كبير على مكتب استخراج التصاريح التابع لجهاز مستقبل مصر، يوضح عبد الكريم قائلا:

> **روحنا نطلع التصاريح، قالك الرسوم لكل واحد ٣٠٠ جنيه على ترخيص ٣ شهور، وكمان لازم تطلع فيش وتشبيه وصورتين من البطاقة، والموظفين محتاجين أيام عشان يخلصوا المعاملة.[٦٥]**

---

٦٢ اللائحة التنفيذية لقانون حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية، الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٦ لسنة ٢٠٢٣. https://manshurat.org/content/sdr-llyh-ltnfydhy-lqnwn-hmy-wtnmy-lbhyrt-wlthrw-lsmky

٦٣ منشور داخل أحد المجموعات الخاصة بأهالي قرية الخربة على فيس بوك. قرية الخربة هي إحدى قرى مركز بئر العبد بشمال سيناء، التي يعيش بها صيادي بحيرة البردويل. نُشر بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٦. https://www.facebook.com/groups/253128135433626/permalink/2146668379412916/

٦٤ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

٦٥ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

كما تشير بعض الشهادات إلى أنه تم استبعاد بعض الفئات من استخراج التصاريح تمامًا بسبب المشاكل الأمنية أو الانتماءات السياسية.

أدى هذا الارتفاع الحاد في التكاليف الإدارية والتشغيلية، بالتزامن مع سياسات الجهاز الاحتكارية كمشتري وحيد وحصري للأسماك، مع فرض أسعار شراء منخفضة للأسماك، إلى التهام النسبة الأكبر من هامش ربح الصيادين. فبينما كان متوسط دخل الصياد قبل دخول الجهاز يسمح له بتحقيق كفاية معيشية وتغطية مصاريف أسرته نظرًا لرمزية الرسوم، وحرية البيع للتجار في المحافظات الأخرى، خارج سيناء، تراجع صافي الدخل الحالي بشكل حاد ليصبح الصياد عاجزًا حتى عن تغطية تكاليف الإنتاج. وباتت التكاليف الإدارية الجديدة لا تمثل مجرد رسوم، بل عبئًا يقتطع جزءًا رئيسيًا من العوائد اليومية الشحيحة، مما دفع قطاعًا واسعًا من الصيادين إلى دوامة الفقر وتراكم الديون وعجزهم عن تأمين أساسيات المعيشة كالغذاء والتعليم.

٢ فرض استخدام أدوات صيد لا تناسب طبيعة الأسماك في البحيرة

قبل قدوم الجهاز كان الصيادون يملكون حرية اختيار نوع الغزل المناسب لكل موسم ونوع سمك، وفق خبرتهم الطويلة في البحيرة. وكان يتم توزيع الغزل حسب الموسم وحجم الزريعة، فمثلاً الغزل الواسع يستخدم بعد انتهاء موسم الزريعة لضمان عدم اصطياد السمك الصغير، والغزل الضيق يستخدم لصيد أنواع محددة مثل الجمبري أو السمك الكبير، وكان لكل صياد خطة واضحة منذ بداية الموسم. مع مجيء الجهاز تم تغيير مواصفات الشبك والغزل، إذ فرض الجهاز مواصفات جديدة. كما أصبح الصياد مضطرًا للعمل بنوع غزل واحد فقط محدد طوال الموسم. بغض النظر عن حجم السمك المتوفر أو الفترة الزمنية. على سبيل المثال، الغزل المسموح به أصبح أوسع بكثير، ويقتصر على اصطياد الكابوريا والسمك الكبير، بينما السمك الأصغر الذي كان مصدر دخل أساسي للصيادين لم يعد يُسمح باصطياده. كما تم تغيير المواصفات عدة مرات خلال الموسم الواحد، فكان يتم السماح بغزل معين ثم يمنع بعد فترة قصيرة، مما أجبر الصيادين على التخلص من الغزل القديم وشراء غزل جديد بتكلفة عالية تصل إلى عشرات الآلاف من الجنيهات، مع فقدان كامل للاستثمار السابق.

يصف ناجي ذلك بقوله:

> **هو عايز مقاس ٣٤، والمقاس ده بيجيب السمك السوبر بس، طب السمكة اللي معانا أصلاً مقاسها أصغر، فالغزل مش هيجيبها.**[٦٦]

٦٦ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

أما عبد السلام، فيضيف:

> الصيادين لديهم مشكلة كبيرة في أن الغزل يكلف مبالغ كبيرة، والجهاز غير المواصفات مرتين في سنة واحدة. الكثير اضطروا للتخلص من الغزل القديم وشراء جديد، وهذا يسبب خسائر مالية كبيرة ويجعلهم غير قادرين على التخطيط لموسم الصيد.[٦٧]

هذا التغيير لم يؤثر فقط على الجانب المالي، بل أضر بالإنتاجية. الغزل الجديد لم يكن متوافقًا مع حجم الأسماك الموجودة في البحيرة، فالصيادين لم يتمكنوا من صيد السمك المناسب للحجم، فاضطروا للبقاء في المنزل أو العمل بأقل طاقة إنتاجية، مما قلل من دخلهم اليومي بشكل كبير.

ويقول حسين:

> أنا ليا ٣٠ سنة في المهنة، كنت أعرف متى أنزل بأي غزل وأحقق إنتاج جيد. الآن الجهاز يمنعنا من استخدام الغزل الذي نعرفه، ويغير المواصفات باستمرار، حتى خسرت حوالي ربع مليون جنيه على الغزل فقط.

ويضيف سويلم قائلا:

> الأدوات تغيرت تمامًا، وأقل صياد دلوقتي معاه غزل قيمته من ١٠٠ ألف لـ ١٥٠ ألف جنيه مركون في البيت، مش قادر يشتغل بيه. كل يوم بنفقد فرص صيد وفلوس كانت هتدخل جيوبنا.[٦٨]

باختصار، التغييرات المتكررة في مواصفات الشبك لم تؤثر فقط على إنتاجية الصيادين، بل سببت ضغطًا ماليًا ونفسيًا، وخفضت قدرتهم على التخطيط لموسم الصيد، وأدت إلى هدر كبير في المعدات والاستثمارات، مما جعل الصيادين يعانون من خسائر متراكمة ويشعرون بعدم الأمان الوظيفي والاقتصادي.

٣ زيادة الفواتير والتضييقات على الصيادين والتجار

تفكيكًا للتعقيد الإداري والمالي المفروض على حركة تداول الأسماك في بحيرة البردويل، تبدأ الدورة الإجبارية بمجرد وصول المراكب إلى المرسى (المرفأ)، حيث يُمنع الصيادون منعًا باتًا من تداول الأسماك أو بيعها بحرية، ويُلزمون بتسليم كامل حصيلة الصيد

٦٧ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٦٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

اليومية إلى المندوبين التابعين لجهاز "مستقبل مصر" أو بتسليم الأسماك إلى مندوبين مستقلين والذين يقومون بدورهم بتسليم الأسماك إلى مندوبين الجهاز. وعقب التسليم الإجباري، يتولى موظفو الجهاز فرز الأسماك ووزنها وتحديد قيمتها بناءً على قوائم أسعار يضعها الجهاز منفصلاً، وتتميز بكونها منخفضة جداً ولا تعبر عن القيمة السوقية العادلة أو جهد الصيادين. وفي المقابل، لا يتعامل التجار الراغبون في الشراء مع الصيادين مباشرة، بل يتقدمون إلى منافذ الجهاز داخل المرفأ لشراء الأسماك بأسعار مرتفعة تعادل سعر السوق الحر، حيث لا يُسمح للتاجر بنقل الأسماك أو الخروج بها من الميناء إلا بعد سداد القيمة بالكامل للجهاز والحصول على "فاتورة استخلاص مالي" رسمية. ونتيجة لهذه الآلية، يحتفظ جهاز مستقبل مصر بالفارق المالي الكبير بين سعر الشراء المتدني من الصياد وسعر البيع المرتفع للتاجر، وهو فارق يمثل آلية "جباية" مقنعة تقتطع النسبة الأكبر من عوائد البحيرة لصالح الاقتصاد العسكري. وفي نهاية هذه الدورة، لا يتسلم الصياد ثمن إنتاجه نقدًا وفورًا، بل تُقيد مستحقاته وفق السعر المنخفض المعتمد في سجلات المرفأ لتُصرف له لاحقًا بعد خصم نسب الرسوم والتصاريح والتأخيرات الإدارية المعتادة.[٦٩]

فيما يتعلق بالفواتير، بعد مجيء جهاز مستقبل مصر، تم فرض فواتير[٧٠] مرتفعة على الأسماك يدفعها كلا من الصيادين والتجار للجهاز. وتكشف الشهادات عن قفزات مفاجئة في الأسعار؛ فبينما كانت فاتورة الكيلو تتراوح بين ١ و٥ جنيهات قبل سيطرة جهاز مستقبل مصر وصلت الآن في بعض الأنواع (مثل سمك الموسى والدنيس السوبر والوقار) إلى مبالغ تصل إلى ٥٠ جنيها.[٧١] وأصبح ذلك يمثل عبئا ثقيلا على الصيادين والتجار ويؤثر على دخلهم ويحملهم أعباء اضافية.

الزيادة في الفواتير لم تقتصر على المبالغ الرسمية، بل شملت إتاوات إضافية غير قانونية، وفقاً لناجي:

> **كل كيلو لأي سمك عليه ١٠ جنيه زيادة بره سعر الفاتورة وبدون أي ورق. الكابوريا هتدفع عليها ٥ جنيه إجباري بخلاف الفاتورة الرسمية. ده بلطجة من غير أي صفة، والكيلو البوري فاتورته ٢٠ جنيه، بياخدوا ٣٠ جنيه، ٢٠ على الفاتورة و١٠ بره الفاتورة.** [٧٢]

أثرت هذه الممارسات على قدرة الصيادين على تحقيق أرباح حقيقية، إذ أن تكاليف الفواتير ارتفعت أضعافاً مقارنة بالماضي، مما دفع التجار إلى إعادة تسعير السمك وخصم الفواتير من المبالغ المستحقة للصيادين. عبد العزيز، تاجر، يوضح كيف انعكست هذه الفواتير على السوق:

---

٦٩ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.

٧٠ الفواتير هي رسوم إلزامية يفرضها جهاز مستقبل مصر على كل كيلوغرام من الأسماك التي يسلمها الصياد أو يشتريها التاجر، وتُدفع للجهاز مقابل السماح بإتمام عملية البيع أو الخروج من المرسى بالأسماك، ويقوم بتحصيلها عساكر وموظفين مدنيين تابعين للجهاز في الغالب.

٧١ صورة لأسعار فواتير وضعها جهاز مستقبل مصر لكل كيلو من الأسماك، ٢٧ أبريل ٢٠٢٥. https://tinyurl.com/4s4ekumf

٧٢ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

> زمان الفاتورة كانت ٥ أو ١٠ جنيه على الكيلو، دلوقتي ٣٠، ٥٠ أو ١٠٠ جنيه. عشان أشتري ١٠٠ كيلو لازم أكون مجهز ٥٠٠٠ جنيه فواتير. لو مش معاك فلوس، مش هتطلع من المرسى بالسمك. النظام الجديد خلى التجار يتعبوا ومش عايزين يبيعوا للناس زي الأول.[٧٣]

بالإضافة إلى ذلك يفرض الجهاز على التجار نظام الدفع النقدي الفوري، في حين كانت الإدارات السابقة تسمح لصغار التجار بالشراء وسداد المستحقات بعد البيع. وبسبب اشتراط الجهاز قبض الثمن "كاش وفي ساعتها"، ويؤكد عبد العزيز أن هذا النظام التعجيزي يضطر التاجر لتجميد سيولة مالية ضخمة (تصل لـ ٥٠٠٠ جنيه للـ ١٠٠ كيلو) لمجرد سداد الفواتير قبل الخروج.

وطبقا لشهادات التجار، انحصرت التجارة في يد فئة محدودة من كبار التجار الذين يمتلكون السيولة، مما أدى لإقصاء مئات المحلات الصغيرة وحرمانهم من رزقهم، وهو ما يؤثر على الاقتصاد ككل من خلال تعزيز الاحتكار وإحباط للمشروعات الصغيرة والناشئة.

بجانب ذلك، يواجه التجار والمناديب تضييقات وتعسفات عند التعامل مع الجهاز، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير الثلج وحساب كميات السمك. إذ يفرض الجهاز على التجار شراء الثلج من مصنع المرسى التابع له، وهو ثلج يصفه التجار بالرداءة وسرعة الذوبان لغياب دورات التبريد الكافية، مع منع إدخال ثلج من الخارج. ويصف عبد العزيز (تاجر) تعسف الجهاز، قائلا:

> أحيانًا يكون التلج غير متوفر في المصنع، ويمنعوني من استخدام تلج من بره. حتى لو استخدمته، يوزنوا السمك مع التلج ويحسبوا عليك الوزن الزائد.[٧٤]

كذلك تشير الشهادات إلى طريقة تعامل العساكر مع التجار، حيث يكون تعاملهم فظا وجافا، ويقول عبد العزيز:

> بيتعاملوا معايا كأنني درجة ثانية، معظم الوقت أوامر تُنفذ فقط، وأي اعتراض يعتبر تحدي ويعرضك للمشاكل.

أما المناديب،[٧٥] فيعانون من خصومات غير شفافة وتعسفية، وتلاعب بكميات الأسماك من جانب الإدارة. حيث يقوم المندوب أو الصياد بتسليم السمك للإدارة وينتظر

---

٧٣ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٧٤ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٧٥ المناديب هم تلك الفئة الذين يمثلون حلقة الوصل بين الصيادين والتجار والجهات المشرفة على إدارة البحيرة من جهة أخرى. وقد شهدت وظيفة المندوب تغيرا بعد سيطرة جهاز مستقبل مصر على البحيرة. حيث كان يسمح للمندوب قبل ذلك بالتحرك بمرونة بين الصيادين والتجار، بالإضافة إلى جلب الوقود والمدخلات التشغيلية من الخارج للمراكب. بعد سيطرة مستقبل مصر تم إخضاع دور المناديب لرقابة شديدة من جانب موظفين وعساكر الجهاز، بحيث اقتصر دورهم على تسلم الأسماك من الصيادين وتسليمها للجهاز.

المحاسبة لليوم التالي، ليفاجأ بادعاءات الإدارة بوجود " سمك تالف أو مهدر" ويتم خصم مبلغ من مستحقاته.

وبشكل عام يعاني العاملون في البحيرة من صيادين وتجار ومناديب من عدم وجود جهة للتظلم أو الشكوى. ففي حال وجود خطأ في الوزن من جانب الجهاز أو خلاف متعلق بالفواتير، لا يمكن التفاوض أو المراجعة ويسود منطق "عجبك ولا أصادرهم".[٧٦]

٤ التوسع في فرض جزاءات تعسفية ومجحفة وغير متناسبة على الصيادين وغياب آليات مستقلة وفعالة للتظلم والانتصاف

تؤكد معظم الشهادات على فرض جهاز مستقبل مصر لجزاءات (عقوبات مالية) تكون في كثير من الأحيان تعسفية ومجحفة على الصيادين والتجار، تمثل انتهاكا لمبدأ تناسب العقوبة مع المخالفة (The Principle of Proportionality of Punishment). فينما كانت الغرامات في السابق تقتصر على مئات الجنيهات وتستهدف تقويم المخالفات الإدارية، قفزت المنظومة الحالية بالجزاءات إلى مبالغ خيالية تتراوح بين ٢٠ و٦٠ ألف جنيه، وهي عقوبات انتقامية تفوق القدرة المالية للصيادين وتدفعهم عمداً إلى حافة الفقر والديون. في بعض الأحيان يقوم العساكر أو الموظفين المدنيين التابعين للجهاز بتقييم وتحديد هذه العقوبات بشكل عشوائي. ويصف حسين اختلاف الأوضاع قائلا:

> الغرامات شيء مش معقول، قبل كنا لو اتصادرت الحاجة المخالفة كانت غرامة بسيطة، دلوقتي ٢٠ ألف، ٣٠ ألف، ٥٠ ألف، وأحيانًا الحبس لسنة. مرة ولدي قرب من البوغاز بالخطأ، دفعنا ٢٥ ألف ووقفوا المركب شهر كامل وخسرنا الشغل، واضطررت أستلف عشان أدفع الغرامة ولسه بسدد.[٧٧]

بحسب المقابلات، الكثير من تلك الجزاءات تعسفية، فتمتد لتشمل حتى الحالات التي لا يخالف فيها الصياد القواعد. في هذا الصدد يروي ناجي:

> انا لو جبت ٥ كيلو جمبري، وطبعا الجمبري أحجامه مش واحده، وبكون جايبه بغزل مصرح، لو معايا اتنين كيلو جمبري صغير وجايبه بالغزل المصرح به، يقولوا لا انت السمك ده جايبه بالجر[٧٨]، وبيصادروا الخمسة كيلو جمبري كلهم وبيشمعوا الغزل بالصبغة والقفل، ده عندنا في صيادين كتير وقفت بسبب الكلام ده ودفعت غرامة ٢٠ ألف، وهو بيكون جايبه بالغزل.

٧٦ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦.
٧٧ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٧٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

ويوضح عبد العزيز أن هذه الإجراءات تؤثر على إنتاجية الصيادين وعلى استقرار السوق:

> الناس وافقت على الغزل اللي هما طلبوه، لكن لو السمك صغير غصب عن الصياد، يصادرونه ويوقفوا الغزل. حتى لو سمكة وزنها مناسب لكن تقع خارج المواصفات الدقيقة، الجهاز يفرض غرامة.

هذه الحالات تتكرر مع أنواع أخرى من السمك، حيث يتم تغريم الصيادين بمبالغ كبيرة تتراوح بين ٢٠ و٥٠ ألف جنيه، وفي بعض الحالات تصل إلى الحبس لعدة أشهر.[٧٩]

كما فرضت غرامات وجزاءات في بعض الأحيان في حالة الانحراف البسيط للمركب بسبب المد والجزر دون قصد نحو منطقة البوغاز، وهي منطقة من المناطق المحظور الصيد فيها. ويروي عبد العزيز أن ذلك كبد مركب صيد غرامة ٦٠ ألف جنيه ومصادرة كامل حمولة السمك وكانت ٣٠٠ كيلو، مع رفض الإدارة سماع أي تبرير فني، والاعتماد المطلق على رواية "العسكري". وتكشف هذه الحادثة وشهادات أخرى متشابهة في نفس السياق عن معضلة بنيوية خطيرة في منظومة الرقابة داخل البحيرة؛ حيث أُسندت مهمة مراقبة المراكب وتقييم المخالفات الفنية إلى أفراد عسكريين ومجندين يفتقرون تمامًا لأي تدريب نوعي، أو خبرة عملية، أو دراية علمية بطبيعة البيئة البحرية وأحوال الطقس التي تتحكم في مسارات السفن. وبدلاً من الاستعانة بمتخصصين وفنيين مدنيين من خبراء الثروة السمكية القادرين على التمييز بين المخالفة العمدية والانحراف القسري بفعل الأمواج، تحولت تقارير هؤلاء العسكريين غير المؤهلين فنيًا إلى سلطة مطلقة ومقدسة تُبنى عليها عقوبات مالية ومصادرات انتقامية تؤثر سلبًا على الصيادين دون أدنى حق في التظلم من هذه القرارات والعقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، استحدثت الإدارة قرارات تمنع الصيادين من الخروج إلى شطآن الجزر داخل البحيرة للاحتماء من الرياح العاتية أو تسليك الغزل أو حتى طهي الطعام، مما أدى لوقوع وفيات غرقاً لعدم قدرتهم على الاحتماء بالبر أثناء العواصف. ويؤكد سويلم أن الاقتراب من الشط لمسافة أقل من ٢٠٠ متر يعرض الصياد للوقف شهرين وغرامة ٢٠ ألف جنيه. ويمثل ذلك انتهاك للحق في الحياة وسلامة الجسد، حيث يضطر الصيادون إلى البقاء داخل المياه ومواجهة مخاطر الغرق خوفا من الغرامات وخاصة مع غياب لأي آليات تنظيمية أو عمليات إنقاذ وإغاثة داخل البحيرة. على سبيل المثال لم تشير شهادات الصيادين إلى وجود أبراج مراقبة او أجهزة نداء آلي أو أي آليات انقاذ فعالة.

كذلك يتم فرض غرامات في حالة أن اصطاد الصياد كمية صغيرة من الأسماك مقارنة بباقي الصيادين ويتم اتهامه بتهريب الأسماك. ويروي غانم:

---

٧٩ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).

> اني الحين أخذت حاجتي الجمعة ونزلت وروحت صيدت مثلا وجيت تاني يوم الفجر الصبح وجبت ليا مثلا ٥ كيلو سمك وواحد تاني جاب ليه ٣٠ كيلو سمك، ف انا رزقي ٥ كيلو هو يقول لا انت مهرب السمك وجايب ٥ كيلو بس هات دفترك وروح (سلم تصريحك وارجع البيت) هتقعد ليك يعني شهر او ٣ اسابيع حاجه كده عشان مجبتش سمك مش هتنزل، ف انت مطلوب منك تجيب سمك من تحت الارض. [٨٠]

تسلط الشهادات أيضا الضوء على غرامات تعسفية يتم فرضها على الصيادين في حالة خروجهم من البحيرة بأنواع محددة من الأسماك للاستهلاك الشخصي. في الفترة السابقة لإدارة الجهاز للبحيرة كان الصيادون مسموح لهم بالخروج بخمسة كيلو من الأسماك من أي نوع. مع سيطرة الجهاز على البحيرة، تم وضع قيود على كميات وأنواع الأسماك التي يمكن للصياد الخروج بها من البحيرة. ويمثل ذلك أزمة للصيادين، إذ يمنعهم من الاستفادة من إنتاجهم الشخصي.

ويؤكد حازم أن الوضع تغير جذريًا عن السابق، قائلا:

> كنا نقدر ناخد ٥ كيلو سمك لنستفيد منه في بيوتنا، دلوقتي ممنوع نقل أنواع معينة. صاحبي كان معه ١٥ حبة دنيس، حوالي ٢,٥ كيلو، لأهله، صادروه ووقفوا مركبه شهرين وغرامة ٤٠ ألف جنيه. والغرامات تفرض من غير وصل رسمي. [٨١]

ويضيف عبد العزيز قائلا:

> المفروض أصلاً أنا أقدر آخد أي كمية سمك أحتاجها للبيت، مش اللي يختاره الجهاز لي. بس الآن هناك أنواع معينة ممنوع أخذها، مثل القاروص الكبير، الدنيس، الجمبري والموسى، حتى لو كنت اصطدتها لنفسي. مرة صادروا سمك من صياد وهو يشويه على المركب لأكل عياله. [٨٢]

ويؤكد حسين ذلك، قائلا:

> كنت راجع من البحر بعد يوم طويل، معايا حوالي ٢٥ كيلو سمك، أخدت لنفسي ٣ سمكات للغداء. المندوب شافهم وقال لا، لازم تسلم كل السمك وتقطع عليه فاتورة. اضطريت أسلمه ورجعت البيت من غير أي سمك، واضطررت أشتري أكل من بره. [٨٣]

٨٠ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٨١ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٨٢ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٨٣ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

في حين يتم تطبيق قواعد وشروط وجزاءات صارمة وتعسفية على عامة الصيادين، تكشف الشهادات عن معاملة تمييزية لبعض الصيادين المقربين للجهاز. وتعود جذور نشوء هذه الفئة (المحظوظة) إلى بداية استلام الجهاز لإدارة البحيرة وفرضه للقرارات واللوائح الجديدة المجحفة، وهي السياسات التي قوبلت بإضراب جماعي من الصيادين وتوقفوا عن الصيد احتجاجاً على تدمير سبل عيشهم. وفي محاولة من إدارة الجهاز لكسر هذا الإضراب وإجهاض الحراك الاحتجاجي، عمدت الإدارة إلى إبرام تفاهمات واتفاقات موازية مع مجموعة من الصيادين المحليين، لحثهم على خرق الإضراب والنزول الفوري للصيد في البحيرة لتفتيت الموقف الجماعي؛ وهو ما استجابت له تلك المجموعة بالفعل. ومنذ ذلك الوقت، تحولت هذه المجموعة إلى أداة تابعة للجهاز داخل البحيرة، وكافأتها الإدارة بمنحها امتيازات استثنائية مستمرة، تشمل السماح لهم بالصيد بحرية كاملة في الأوقات والمناطق الجغرافية المحظورة على الباقين (مثل الاقتراب من الشواطئ أو البواغيز)، واستخدام شباك وأدوات مخالفة للمواصفات، فضلاً عن إعفاء مراكبهم بشكل كامل من إجراءات التفتيش والرقابة الأمنية اليومية والتنكيل الإداري الذي يخضع له عامة الصيادين بمجرد ارتكاب أدنى مخالفة فنية.

ويوضح عبد الكريم قائلاً:

> الصيادين الخاصين بالجهاز عندهم مميزات أكتر بكتير. لو انت عادي هتتعرض لغرامات، أما هم يروحوا البوغاز ويدخلوا أماكن محدش بيدخلها ويجيبوا سمك أكتر. الموضوع كله متعلق بالانتماء للجهاز.[٨٤]

هذا النظام خلق احتكاراً داخلياً للبحيرة، حيث يمكن لفئة محددة من الصيادين أن تصطاد السمك الأفضل وتتحكم في الكميات والأسعار، بينما يحرم البقية من فرص متساوية للحصول على السمك، ويتركوا لمحدودية الموارد والعقوبات المتكررة. ويقول عبد العزيز:

> فيه حوالي ١٠٠ مركب تابعين للجهاز، بيشتغلوا في أي مكان سواء الممنوع أو المحميات، وماحدش بيتكلم معاهم. أما اللي مش تبعهم بيتفتش ويتعاقب باستمرار، وده خلق احتكار في البحيرة وفي السوق كله.[٨٥]

هذه الشهادات مجتمعة توضح أن العقوبات تفرض بطريقة تعسفية وغير متناسبة، ومبنية على تمييز محظور، بعيدًا عن قواعد واضحة، مما يحرم الصيادين من حرية العمل ويضعف قدرتهم على تأمين معيشتهم، ويزيد من شعورهم بالإحباط والضغط النفسي المستمر، ويجعلهم يعيشون تحت تهديد دائم من الغرامات والمصادرة أو الحبس، حتى عند التزامهم بالقوانين الظاهرية.

---

٨٤ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٨٥ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

وقد أدت هذه الجزاءات طبقا لبعض الصيادين إلى انخفاض الإنتاج، فيقول حسين:

> **كنا في ٢٠٢٤ بنطلع ٢٠ أو ٢٥ طن في اليوم، دلوقتي مش بنطلع ١٠ أو ١٢ طن، ده مش بسبب قلة السمك، ده بسبب إن الصيادين مش مرتاحين، ولا معاهم غزلهم، مش عارفين يشتغلوا براحتهم، وخايفين من الغرامات والمخالفات.**

هذه الشهادة تؤكد أن القيود على الصيد والتحكم في المعدات والصلاحيات تلعب دورًا كبيرًا في انخفاض الكميات المتاحة وارتفاع أسعار الأسماك، ما أثر على استقرار الأسواق المحلية.

امتدت هذه السياسات والممارسات الإدارية لتشكل أنماطا مستمرة تنتهك العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصيادين. في هذا الصدد، تكشف الشهادات الواردة عن انتهاك واضح ومباشر للحق في العمل، فنتيجة التعقيدات الإدارية وارتفاع تكلفة التصاريح والقيود الصارمة على الصيادين، لم يعد الصيادون قادرين على مزاولة مهنتهم بشكل ملائم. كما أدى التعسف ضد صيادي الرجلية إلى حرمانهم من ممارسة مهنتهم الوحيدة. يرتبط ذلك بشكل مباشر بانتهاك الحق في مستوى معيشي لائق. حيث أدت هذه السياسات إلى إفقار الصيادين عمدا عبر سياسات الجباية التي يتبعها جهاز مستقبل مصر. وقد نتج عن ذلك تراجع دخول الصيادين مع تزايد الأعباء المالية وعجزهم عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة.

لم تعد عواقب هذه الاحتكارات العسكرية والسياسات التنكيلية تقف عند حدود المعاناة المادية اليومية، بل تعدتها لتشكل تهديدًا وجوديًا لبنية مجتمعات الصيد المحلية واستقرارها الديموغرافي؛ إذ دفعت هذه الأزمة المتفاقمة قطاعات واسعة من الصيادين إلى التفكير الجدي في ترك مهنتهم التاريخية المتوارثة عبر الأجيال والبحث عن بدائل خارج القطاع، نتيجة تحول الصيد من مصدر رزق مأمون إلى عبء مالي وأمني مطارد بالجزاءات والسجون. وفي ظل غياب البدائل الاقتصادية المحيطة بالبحيرة، بدأت تتولد دوافع قوية لدى المجتمع المحلي للهجرة والنزوح نحو مناطق ومدن أخرى بحثًا عن فرص عمل أفضل تضمن البقاء، أو حتى التفكير في خيارات أشد خطورة؛ إذ يوثق الواقع والتقارير الحقوقية المقارنة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بين تدهور مستويات المعيشة في البحيرات المصرية الخاضعة للإدارة العسكرية، وبين اضطرار الصيادين الشباب لمغادرة قراهم والارتماء في شبكات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا كوسيلة أخيرة للهروب من واقع الإفقار والترهيب، مما ينذر بتفريغ ديموغرافي للمنطقة وتفكيك كامل للنسيج الاجتماعي التاريخي لتلك المجتمعات الأصلية.[٨٦]

٨٦ "تقرير مياه عكرة وشباك خاوية.. الكلفة الحقوقية لمشاريع المؤسسة العسكرية في قطاع الصيد المصري"، منظمة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

كما تشير الشهادات إلى انتهاك الحق في الملكية من خلال الاستيلاء على الإنتاج السمكي للصيادين ومصادرة الأدوات والمعدات في بعض الحالات بشكل تعسفي وغير قانوني، وهو ما يتعارض مع المادة (٣٥) من الدستور المصري التي تحمي الملكية الخاصة، وكذلك المادة (١٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه **"لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفًا"**. بجانب ذلك، تم الإخلال بمبدأ المساواة وعدم التمييز، في ظل وجود معاملة تمييزية لفئات معينة من الصيادين، واستهداف فئة "صيادي الرجلية" (الأكثر فقراً وهشاشة) ومنعهم من التصاريح لمجرد تأخر يوم واحد أو لأسباب عشوائية، واستبعاد آخرين بناءً على "انتماءات سياسية" أو "خلفيات أمنية". ويخالف ذلك المادة (٥٣) من الدستور المصري التي تنص على أن **"المواطنين لدى القانون سواء"**، وكذلك المادة (٢) من الإعلان العالمي التي تحظر التمييز.

من ناحية أخرى، تعكس هذه الممارسات انتهاكًا لـلحق في الأمان الشخصي وسلامة الجسد، خاصة مع فرض قيود تعيق قدرة الصيادين على تجنب المخاطر الطبيعية من خلال منعهم من اللجوء إلى الجزر المنتشرة داخل البحيرة أو الرسو على الشواطئ المختلفة التي لا ينتمي إليها الصياد، مع عدم توافر أي آليات إنقاذ أو تبليغ وهو ما يتعارض مع المادة (٥٩) من الدستور المصري التي تقر بأن **"الحياة الآمنة حق لكل إنسان"**، والمادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على الحق في الحياة والأمان. كما يظهر انتهاك واضح لـلحق في التقاضي وسبل الانتصاف الفعالة، في ظل غياب آليات التظلم الفعلي، وهو ما يخالف المادة (٩٧) من الدستور المصري التي تكفل حق التقاضي، والمادة (٨) من الإعلان العالمي التي تضمن لكل فرد حق اللجوء إلى القضاء لإنصافه. في المجمل، تعكس هذه السياسات نمطًا من الانتهاكات المتشابكة التي تمس جوهر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، وتؤدي إلى تقويض مبادئ العدالة والشفافية في إدارة الموارد.

أيضا تشمل الانتهاكات، انتهاك الحق في الأمان الاقتصادي والوظيفي، والذي يتجلى في عدم استقرار القواعد الإدارية مما نتج عنه عدم قدرة الصيادين على التخطيط للموسم. وقد خلق ذلك حالة من عدم الأمان وغياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. بالتزامن مع ذلك غابت وسائل الأمان والدعم الاجتماعي. ففي فترة المنع البيولوجي للصيد (من يناير حتى منتصف أبريل)، وعد جهاز مستقبل مصر بتعويض الصيادين وصرف تعويض شهري قدره ١٠٠٠ جنيها لكل صياد. إلا أن شهادات الصيادين تكشف عن زيف هذه الوعود. ويروي سويلم (صياد) بحزن:

> هما قالوا في فترة المنع كل صياد هيطلع ليه ١٠٠٠ج شهريا، وطلبوا مننا نعمل فيز ونقدم طلبات، عملنا الفيز وقدمنا طلبات، هما فعلا طلعوا قبضات ١٠٠٠ج لعدد قليل جدا جدا حوالي ٦٠ واحد من أصل عدد الصيادين، يعني انت تمام كل شويه تكتب حاجة على الصفحة بتاعتك، واحنا ننفذ، وفجأة لقيناه كاتب أن تم صرف المنحة المقدمة من الدولة

> للصياد واحنا ماخدناش حاجة، طيب انت صارفها من الدولة، قولي بالقليل لعدد ٥٠٠٠ صياد، أديت ٦٠ صياد، باقي الفلوس وديتها فين؟. [٨٧]

ويقول حسين (صياد ولديه مركب):

> البحيرة بتتمنع من أول يناير لحد ١٥ أبريل، حوالي ٤ شهور ونص. كنا زمان نقدر نصطاد على الشط على الأقل عشان مصاريف البيت، دلوقتي ده ممنوع، ولو نزل حد يتمسك ويتحبس ويدفع غرامة ٥٠ ألف جنيه أو أكتر. قالوا هيدونا ١٠٠٠ جنيه شهريًا، قدمت كل الأوراق ولسه مستلمتش حاجة.[٨٨]

هذه الدائرة المحكمة من الممارسات الإدارية التعسفية وضعت الصيادين وأسرهم في دائرة مغلقة من الفقر والجوع والديون، بما يخالف التزام الدولة الدستوري بتوفير شبكات أمان ودعم اجتماعي للفئات الأكثر احتياجا، وبما يتعارض مع السرديات الرسمية لتبرير استيلاء جهاز مستقبل مصر على بحيرة البردويل، رغم انعدام خبرته وعدم ملائمته لإدارة المسطحات المائية.

ثانيًا: احتكار جهاز مستقبل مصر لعملية بيع نواتج الصيد

فرض جهاز مستقبل مصر مجموعة من القواعد التنظيمية الجديدة والخاصة بعملية بيع الأسماك الناتجة من عمليات الصيد في البحيرة، شملت هذه السياسيات إجبار الصيادين على بيع الأسماك حصرًا للجهاز بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار المتداولة في الأسواق، ومن ثم يقوم الجهاز ببيع السمك للتجار، وهو ما ترتب عليه بشكل مباشر تقليل دخول الصيادين، وتعظيم أرباح جهاز مستقبل مصر. في ذات السياق أجبر الجهاز من خلال قواعده التنظيمية الجديدة الصيادين على شراء المواد والمدخلات اللازمة لعملية الصيد - مثل بنزين المراكب - من أماكن بعينها. بعبارة أخرى، يسعى الجهاز إلى التربح والاستفادة بكل شكل مالي ممكن من عمل الصيادين في البحيرة، بغض النظر عن تأثير ذلك على حياة الصيادين وأسرهم، ودون أي رقابة أو تنظيم من الجهات الحكومية المدنية ذات الصلة مثل وزارة الزراعة وغيرها. في الجزئين التاليين نتناول هاتين النقطتين بشيء من التفصيل.

٨٧ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٨٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١ سياسة المشتري الوحيد

تكشف شهادات الصيادين والتجار عن نمط واضح من الاحتكار الكامل لمنظومة الإنتاج والتسويق بواسطة جهاز مستقبل مصر داخل بحيرة البردويل، حيث لم يعد دور الجهاز مقتصرًا على التنظيم والإدارة، بل امتد ليشمل التحكم في شراء الأسماك من الصيادين، وإعادة بيعها للتجار، تحديد الأسعار. وقد أدى ذلك إلى الاحتكار وانعدام المنافسة مما أدي لسياسات أفقدت الصيادين جزءا كبيرا من دخلهم.

فيقوم الجهاز بتحديد أسعار الأسماك بشكل أحادي، وبعيدا عن رقابة أو تدخل الأجهزة الحكومية المدنية ذات الصلة. وأقل كثيرًا من أسعار السوق، على سبيل المثال يشترى الجهاز سمك الدنيس من الصيادين بسعر ١٠٠ جنيه بينما يبلغ سعره في السوق حوالي ٢٥٠ جنيهًا، ويشتري الوقار بـ ٣٠٠ جنيه وسعره في السوق حوالي ٨٥٠ جنيه، ويشتري البوري ب ٧٠-٩٠ بينما يصل سعره إلى ٣٠٠ جنيه في الأسواق.

ويشير أحد التجار (جمعة) إلى هذا بوضوح، قائلا أن:

> الجهاز حاز على ٨٠٪ من الإنتاج... وبياخده بالسعر اللي هو عايزة، مضيفًا أن الجهاز لا يكتفي بالشراء، بل يعيد البيع بهوامش ربح كبيرة، حيث بياخد السمك ب ٩٠ أو ١٠٠ جنيه من الصياد وبيبيعه للتاجر ب ١٥٠ أو ١٦٠، هو واخد مكسب ١٠٠ في الميه.[٨٩]

بذلك تشير الشهادات إلى أنه في بعض الأحيان يستولي الجهاز على إنتاج الصيادين بالكامل من الأسماك دون أن يترك شيئا للتجار وفي أحيان أخرى يستولي الجهاز على نسبة من الأسماك(على سبيل المثال ٨٠ ٪ أو ٧٠٪) ويترك الباقي للتجار.

ويوضح ناجي أن:

> السمك بيتاخد إجباري مني.. هو السعر كمان على حسب مزاج الجهاز.[٩٠]

مشيرًا إلى أن الصياد لم يعد يملك حرية التصرف في إنتاجه، بل يتم إجباره على تسليمه بأسعار تقل كثيرًا عن السوق. ويؤكد حسين على أن الجهاز يحصل على سمك الدنيس ب ١٠٠ جنيه والوقار ب ٣٠٠ فقط، في حين يصل سعرهم في السوق إلى ٢٥٠ للدنيس و٨٥٠ للوقار، قائلا:

---

٨٩ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٩٠ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

> كنت ببيع الدنيس ٢٠٠ أو ٢٥٠، دلوقتي الجهاز بياخده مني ب ١٠٠ ويرجع يبيعه بـ ٢٠٠ أو أكتر.[٩١]

ويعكس ذلك اختفاء المنافسة التي كانت قائمة سابقًا بين التجار، وتحول السوق إلى سوق مغلقة يتحكم فيها الجهاز، ويستولي على القسط الأعظم من الربح الذي قد يتجاوز ١٠٠٪ في بعض الأحيان، بينما يترك الصيادون لمواجهة تكاليف التشغيل والصيد المرتفعة. ويؤكد غانم على ذلك قائلا:

> الجهاز ياخد النص وأكثر وهو قاعد على الكرسي.. والصياد خسران غزل وتعب وبنزين.

مشيراً إلى أن الجهاز يشتري البوري بأسعار زهيدة (٧٠-٩٠ جنيهاً) بينما يُباع في المحافظة بـ ٣٠٠ جنيه. [٩٢]

من ناحية أخرى، يوضح عبد السلام، وهو موظف في هيئة الثروة السمكية، أن ما يحدث يمثل تحولاً من إدارة تنظيمية إلى ممارسة الإتجار والتربح، قائلا:

> الجهاز بياخد السمك بسعر ويبيعه للتاجر بسعر تاني، وبياخد فرق جامد لصالحه، مؤكدًا أن هذا الفارق في النهاية بيتحمل على المستهلك.[٩٣]

ما يعني أن آثار الاحتكار لا تقتصر على الصيادين والتجار، بل تمتد إلى السوق الأوسع.

إجمالاً، تسلط هذه الشهادات الضوء على أن احتكار عملية البيع والشراء لم يؤد فقط إلى تقليص أرباح الصيادين، بل إلى إعادة هيكلة السوق بالكامل، بحيث أصبح الصياد والتاجر يعملان داخل منظومة مغلقة يتحكم فيها مستقبل مصر تفتقر إلى المنافسة والشفافية، وتتم إدارتها وفق اعتبارات أحادية، وهو ما يفسر التراجع الحاد في الدخل والاستقرار الاقتصادي داخل هذا القطاع.

٢ احتكار توريد البنزين لمراكب الصيادين وباقي المدخلات الأخرى اللازمة لعملية الصيد

فيما يتعلق بالبنزين اللازم لتشغيل مراكب الصيد، تشير بعض الشهادات إلى أن الإشكالية لا تكمن دائمًا في السعر بقدر ما تكمن في فرض مصدر توريد واحد، يضيف سويلم أن أسعار البنزين الذي يوفره الجهاز لا تختلف عن أسعار السوق ولكن تكمن المشكلة في احتكار توريد البنزين، قائلا:

---

٩١ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٩٢ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

٩٣ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

> البنزين عند بنزينتهم سعره زي بره.. بس المشكلة انك ممنوع تشتري غير منهم.

ويعني ذلك أن جوهر الأزمة يتمثل في غياب المنافسة واحتكار التوريد. بينما يوضح عبد الكريم (صياد) أن:

> البنزين حاليًا اتمنع دخوله من برا وصار الجهاز يبيع البنزين بسعر أغلى... ٢ جنيه على اللتر.

وهو ما يعكس تحكمًا مباشرًا في التسعير بالنسبة لبعض الصيادين.[٩٤]

هذا المنع يمتد ليشمل حتى الحالات الطارئة، ما ينعكس سلبًا على استمرارية العمل. ويشير سويلم (صياد) إلى أن انقطاع الكهرباء عن محطة الوقود قد يؤدي إلى توقف العمل مع عدم السماح على الحصول على البنزين من الخارج، في حين أنه في السابق كان يسمح للمناديب بجلب الوقود من الخارج لضمان استمرار العمل، أما الآن فيمنع ذلك، مما يؤدي لتوقف المراكب وضياع الشباك (الغزل) في عرض البحر وتلفها، موضحا:

> زمان...المناديب كانوا يجيبوا البنزين من بره ويسيبك تشتغل، النهاردة لا... رامي غزل من الصبح وسايبه ومش عارف اجيبه.[٩٥]

يعكس هذا الوضع ضعف منظومة الإمداد المتمركزة حول الجهاز، حيث يؤدي الاحتكار إلى تعطيل النشاط بالكامل في حال تعطل المورد الوحيد. كما أن فرض الدفع النقدي الفوري، كما يشير أحد المناديب محمود، يمثل عبئًا إضافيًا، خاصة في ظل تراجع السيولة لدى الصيادين وطبيعة دخولهم المتقلبة، حيث كان النظام السابق يسمح بمرونة أكبر في السداد.

بالإضافة إلى ذلك، شمل الاحتكار زيوت المحركات، حيث يجبر الصيادون على شراء أنواع رديئة وغير موثوقة "تحت بئر السلم"، طبقا للصيادين، ومجهولة المصدر، مع منعهم من إدخال زيوت ذات جودة عالية لحماية محركاتهم التي تبلغ قيمتها عشرات الآلاف، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لأصولهم الإنتاجية. ويصف سويلم هذه الممارسة قائلًا:

> بيجيبلك جركن زيت معفن... واجباري تشتغل بيه، ممنوع تجيب من بره.[٩٦]

٩٤ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).
٩٥ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).
٩٦ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

وهو ما يثير مخاوف تتعلق بسلامة المعدات وارتفاع تكاليف الصيانة على المدى الطويل، في ظل غياب حرية الاختيار.

أيضا تشير الشهادات إلى امتداد الاحتكار والتعسف إلى مياه الشرب، ويوضح محمود أن الصيادين أصبحوا يدفعون مقابل المياه:

> **بندفع ١٠ جنيه على الجركن... رغم إن خط إنتاج المية ده إحنا اللي عاملينه.**

ويتفق سويلم:

> **ممنوع الصيادين يدخلوا مية من بره... كله علشان تشتري منهم، رغم أن جودة المياه المقدمة محل شك.**[٩٧]

تعكس ممارسات جهاز مستقبل مصر أنماطا احتكارية تعسفية داخل قطاع الصيد في البحيرة بدءا من مدخلات الإنتاج متمثلة في البنزين وزيوت المحركات والمياه ووصولا إلى آليات البيع والشراء والتسعير التعسفي. وأصبح الجهاز يمارس سيطرة شاملة على دورة العمل والانتاج اليومية. ولا تقتصر خطورة هذه الممارسات على آثارها الاقتصادية المباشرة، بل تشمل انتهاكًا لعدد من مواد الدستور المصري والمواثيق الدولية التي تنظم الأنشطة الاقتصادية وتحمي حق العمل والعمال. إذ تنص المادة (٣٠) من الدستور المصري على:

> **تلتزم الدولة بحماية الثروة السمكية، وحماية ودعم الصيادين، وتمكينهم من مزاولة عملهم دون إلحاق ضرر بالنظم البيئية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون.**

والمادة (٢٧):

> **يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية... والتزام معايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور الاستثمار، ومنع الممارسات الاحتكارية، وضبط الأسعار، وتوزيع عوائد التنمية عدلاً على المواطنين.**

والمادة (٢٨):

> **الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية مقومات أساسية للاقتصاد الوطني، وتلتزم الدولة بحمايتها، وزيادة تنافسيتها، وتوفير المناخ الجاذب للاستثمار**[٩٨]

---

٩٧ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).

٩٨ "الدستور المصري المعدل ٢٠١٩"، منشورات قانونية، https://manshurat.org/node/14675

نتيجة هذه الممارسات الاحتكارية التعسفية التي يقوم بها الجهاز، تراجعت أوضاع الصيادين الاقتصادية والمعيشية، حيث انتقلوا من الاستقرار النسبي إلى هشاشة اقتصادية متزايدة. وتراجعت دخول الصيادين وارتفعت تكاليف التشغيل وغابت القدرة على التحكم في الإنتاج. نتج عن ذلك عجز الصيادين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية وتراكم الديون عليهم.

ويمثل ذلك انتهاكًا لحق الصيادين في العمل والعيش الكريم كما كفلها الدستور المصري، إذ تنص المادة (١٢) على أن:

> **العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة... ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون...**

وفي المادة (١٣):

> **تلتزم الدولة بالحفاظ على حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكفل سبل الحماية الاجتماعية للعمال...**

وفي المادة (٧٨):

> **تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن الملائم والمأوى والعيش الكريم....**[٩٩]

كما يشير العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (٦) إلى:

> **تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتتخذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق**

وفي المادة (٧):

> **تعترف الدول الأطراف بحق كل شخص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل على الخصوص: (أ) مكافأة توفر لجميع العمال... عيشاً كريماً لهم ولأسرهم**

وفي المادة (١١):

> **تعترف الدول الأطراف بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى... وبحق الجميع في الحماية من الجوع.**[١٠٠]

---

٩٩ المرجع السابق.

١٠٠ "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الأمم المتحدة، https://tinyurl.com/3n9bjb47

في هذا الصدد تعكس شهادات الصيادين وضعا اقتصاديا واجتماعيا متأزم، فيصف خالد (صياد) هذا التدهور بشكل مباشر قائلًا:

> دلوقتي لو اشتغلت كل يوم وهجيب في اليوم ٥٠ جنيه مش هتقدر إنك تعيش

بينما يذهب غانم إلى أبعد من ذلك، مشيرًا إلى أن:

> لو عيلي تعب مقدرش أوديه للدكتور

وهو ما يعكس تآكل القدرة على تأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية.[١٠١]

كما يظهر بوضوح أن الديون أصبحت سمة عامة داخل القطاع، نتيجة عدم كفاية الدخل لتغطية التكاليف. يوضح عبد العزيز (تاجر) أن:

> مفيش ولا صياد سد الدين اللي عليه.. الصيادين كلهم مديونين والتجار مديونين.

موضحًا أن النظام الحالي أدى إلى اختلال العلاقة التقليدية بين الصياد والتاجر، حيث لم يعد العائد يغطي حتى مستلزمات الإنتاج مثل الغزل أو تراخيص العمل. ويضيف أن الفارق بين البيع في سوق حر وبين الأسعار المفروضة قد يصل إلى أكثر من الضعف، ما يفسر تفاقم الأزمة.[١٠٢]

من ناحية أخرى، يوضح حسين -الذي استطاع عبر ٣٠ عاماً من العمل بناء بيت وتزويج ثلاث بنات- أن هذا التحول يمثل قطيعة مع نمط طويل من الاستقرار، حيث يقول:

> كنت بقدر أوفر فلوس كويسة... دلوقتي بالعافية بجيب مصاريف الأكل والشرب... وأنا مديون بحوالي ٤٠ ألف جنيه.

وتؤكد هذه الشهادة أن الأزمة لا تمس فقط الصيادين الجدد، بل تطال حتى أصحاب الخبرة الطويلة. ويضيف حازم (صياد) أن أرباح موسم كامل لأسرة من ٤ أفراد لم تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه، وهو مبلغ يقل عن رسوم التأمين والترخيص المطلوبة للعودة للعمل في العام التالي، مما يحول دورة العمل في البحيرة من رحلة رزق إلى دوامة من الديون التي لا تنتهي، حتى بات دعاء الصيادين الوحيد هو "أن يسد الله عنهم الدين".[١٠٣]

---

١٠١ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).

١٠٢ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١٠٣ مقابلات شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الأسماء مستعارة).

تكشف هذه الشهادات عن تحول هيكلي في الوضع الاقتصادي للصيادين، من اقتصاد يوفر حدًا أدنى من الأمان والاستقرار وفرص العمل والحياة الكريمة إلى وضع يتسم بعدم اليقين والعجز، وينتهك حقوق الصيادين في العمل والمستوى المعيشي اللائق، بما يشمل تغطية الحاجات الأساسية. حيث أصبح الدخل غير كافٍ لتغطية النفقات الأساسية، وأصبحت الديون وسيلة البقاء الرئيسية، ما يهدد استمرارية هذا النشاط كمصدر للعيش.

ثالثًا: من البحيرة للسجون... التعامل الأمني مع صيادي بحيرة البردويل

يواجه صيادو بحيرة البردويل انتهاكات أمنية وقضائية مستمرة تتمثل في القبض عليهم وإحالتهم لمحاكم عسكرية جائرة على خلفية الصيد في البحيرة أو مخالفة أبسط قواعد الصيد. ومن أبرز الوقائع القبض على خمسة صيادين في يناير ٢٠٢٥ بواسطة الشرطة العسكرية على خلفية الصيد في البحيرة خلال فترات الصيد المحظورة والوجود في منطقة عسكرية بدون إذن. وإحالة هؤلاء الصيادين للمحاكمة العسكرية على ذمة القضايا رقم ٥ و٦ حصر جنح عسكري لسنة ٢٠٢٥. وقد تم ذلك طبقا للقرار الرئاسي رقم ٢٩٤ لعام ٢٠١٩ [١٠٤]، والذي تم إصداره بالتزامن مع بدء تطوير البحيرات. وقد عد القرار بحيرات البردويل والمنزلة والبرلس وأدكو ومريوط وناصر، وشواطئ تلك البحيرات والطرق المحيطة بها من المناطق المتاخمة للحدود. كما ينص القرار على أن القضاء العسكري هو المختص بالفصل في الجرائم التي تقع داخل المناطق الموضحة في هذا القرار. وبالتالي يحظر هذا القرار إدخال أي معدات للحفر أو الردم أو الصيد داخل البحيرات بدون تصريح من الجهات المختصة بالدولة. كما يحظر استخدام اللانشات ذات المحركات بدون تصريح. وتتخذ القوات المسلحة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المخالفين للقواعد في هذا القرار.

أدى هذا القرار إلى عسكرة بحيرة البردويل وخضوعها للشرطة العسكرية وتحويل الصيادين للمثول أمام القضاء العسكري ومواجهة أحكام بالحبس دون وجود معايير واضحة تنظم المخالفات. ويجد الصيادون أنفسهم بشكل مفاجئ وعشوائي رهن القبض والمحاكمة أمام محاكم عسكرية. في حين أن قانون حماية البحيرات والثروة السمكية رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٢١، لا ينص على حبس الصيادين إلا في أضيق الحدود والمخالفات ويستخدم بدلا من ذلك الغرامات أو سحب التراخيص وبطاقات الصيد أو حتى سحب مراكب الصيد.

١٠٤ تعديل قرار تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها، منشورات قانونية، ٢٠١٩، https://manshurat.org/node/65296

ولا يقتصر هذا الواقع على بحيرة البردويل، إذ امتدت ظاهرة القبض على الصيادين وإحالتهم للقضاء العسكري لتطال بحيرات أخرى خاضعة للقرار ذاته، من بينها المنزلة ومريوط. وقد وثق تقرير "مياه عكرة وشباك خاوية" وسلط الضوء على الانتهاكات الأمنية والقضائية الممنهجة التي يتعرض لها صيادو البحيرات في ظل منظومة العسكرة المستحدثة.[١٠٥]

وفقا لمنظمة العفو الدولية، شابت المحاكمات في القضايا رقم ٥ و٦ حصر جنح عسكري لسنة ٢٠٢٥ انتهاكات لضمانات المحاكمة العادلة. ووفقًا لأحد المحامين الذي حضر جلسات المحاكمة لكلا القضيتين في ٢٨ يناير، قدم محامو المتهمين طلبًا لاستجواب شهود الادعاء، لكن المحكمة تجاهلت طلبهم. كذلك عقدت المحكمة جلستين في ٥ و٦ فبراير بدون حضور أي من المتهمين.[١٠٦] وفي فبراير ٢٠٢٥ أصدرت المحكمة العسكرية بالإسماعيلية حكما بالسجن لمدة عام وغرامة ٥٠ ألف على الصيادين في القضيتين رقم ٥ و٦ حصر جنح عسكري لسنة ٢٠٢٥.[١٠٧]

كما تم القبض على أربعة آخرين من الصيادين في يونيو ٢٠٢٥ أثناء ممارستهم الصيد في منطقة "الرواق" على بعد نحو ٢-٢,٥ كيلومتر من البحيرة، بواسطة دورية تابعة للشرطة العسكرية. وبحسب شهادة والد أحد المحبوسين، لم يكن بحوزتهم سوى أدوات الصيد التقليدية (غزل وقوارب صغيرة بدون محركات) وكميات محدودة من الأسماك، حيث تم تحرير محضر لهم في النيابة العسكرية بتاريخ ٢٦ يونيو، بتهمة "التعدي على منطقة عسكرية"، رغم أن نشاطهم كان مرتبطًا بمحاولة تأمين مصدر دخل في ظل توقف أعمال الصيد، وتمت إحالتهم للمحاكمة العسكرية في القضية رقم ٣٢٤ حصر جنح عسكري لسنة ٢٠٢٥. ويؤكد الوالد:

> **كانوا بيصيدوا عادي عشان دي مصلحتهم... مفيش أي دخل غير البحيرة، الواحد يمشي يجيب له ١٠٠ أو ٢٠٠ جنيه يصرف على البيت.**[١٠٨]

وقد تنقل المحتجزون بين عدة مقار احتجاز شملت مرسى اغزيوان، وقسم بئر العبد، وقوات أمن الإسماعيلية، والسجن المركزي بالعريش، قبل صدور حكم بالسجن لمدة عام وغرامة ٥٠ ألف جنيه لكل فرد.

---

١٠٥ "تقرير مياه عكرة وشباك خاوية.. الكلفة الحقوقية لمشاريع المؤسسة العسكرية في قطاع الصيد المصري"، منظمة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

١٠٦ "مصر: المحاكمات العسكرية لصيادي السمك إهانة للعدالة"، منظمة العفو الدولية، ١١ فبراير ٢٠٢٥.
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2025/02/egypt-military-trials-of-fishermen-an-affront-to-justice

١٠٧ "المحكمة العسكرية تقضي بسجن صيادي بئر العبد عامًا وغرامة ٥٠ ألف جنيه لمخالفة تعليمات الصيد في بحيرة البردويل"، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ١٩ فبراير ٢٠٢٥، https://sinaifhr.org/show/484

١٠٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

تكشف ظروف الاحتجاز وما تلاها من تداعيات عن أعباء إنسانية واقتصادية جسيمة، حيث تعرض المحتجزون لظروف احتجاز قاسية شملت التكدس الشديد، والنوم على الأرض دون تجهيزات، واحتجازهم مع متهمين في قضايا جنائية خطيرة، فضلاً عن ضعف الرعاية الطبية رغم تعرض أحدهم لنزيف داخلي دون تدخل طبي مناسب. كما واجهت الأسر أعباء مالية كبيرة لتغطية نفقات الزيارات والإعاشة والغرامات، وصلت إلى الآلاف من الجنيهات، ما اضطرهم إلى بيع ممتلكاتهم والاستدانة. ويصف الشاهد ذلك بقوله:

> بعنا ذهبنا واستلفنا وشحتنا عشان ندفع... حد يتحبس ٦ شهور عشان سمكة؟.[١٠٩]

ولم تتوقف الآثار عند فترة الاحتجاز، بل امتدت لما بعد الإفراج، حيث مُنع بعضهم من العودة إلى العمل أو استخراج أوراق رسمية، في ظل حالة عامة من الخوف بين الصيادين، ما يعكس الأثر الممتد لهذه الإجراءات على سبل العيش والاستقرار الاجتماعي داخل مجتمع الصيادين.

في نفس السياق، تم إلقاء القبض على أربعة صيادين آخرين في ١٩ فبراير ٢٠٢٦ من منطقة مرسى اغزيوان بواسطة الشرطة العسكرية أثناء ممارستهم الصيد باستخدام قوارب بسيطة. ووفقًا لمحضر التحقيق معهم ولشهادة أحد ذويهم، جاء ذلك في سياق ضغوط معيشية متزايدة، خاصة مع اقتراب شهر رمضان، ما دفعهم للنزول للبحيرة كمصدر دخل وحيد. ويؤكد الشاهد:

> إحنا في ظروف ما يعلم بيها إلا ربنا... هما قالوا ننزل نجيب حاجة نصرف بيها، عشان مفيش أي دخل غير البحيرة.

وقد تم نقل المحتجزين بين عدة أماكن احتجاز، شملت قسم بئر العبد ومدينة العريش، مع استمرار احتجازهم دون وضوح بشأن التهم الموجهة إليهم حتى تاريخ إجراء المقابلة في مارس ٢٠٢٦، في ظل انقطاع كامل للتواصل أو الزيارات، حيث يشير الشاهد:

> إحنا مقابلناش حد منهم خالص ولا عارفين نتكلم معاهم من يوم ما انمسكوا.

وقد تمت إحالتهم للمحاكمة العسكرية في القضية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ جنح عسكرية شمال سيناء.[١١٠]

---

١٠٩ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١١٠ قرار اتهام في القضية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ جنح عسكرية شمال سيناء.

تكشف الشهادة كذلك عن تداعيات اجتماعية واقتصادية حادة على أسر المحتجزين، حيث تعتمد هذه الأسر بشكل كامل على الصيد كمصدر دخل وحيد. وقد أدى احتجاز المعيلين إلى دخول الأسر في أزمة معيشية حادة، خاصة في ظل غياب أي دعم رسمي أو مجتمعي. ويبرز البعد الإنساني في حالة أحد المحتجزين، الذي كان العائل الوحيد لوالده من ذوي الإعاقة، حيث يقول الشاهد:

> كان هو إيد أبوه... دلوقتي الراجل كل شوية بيعيط."[١١١]

كما تمت مصادرة جميع أدوات الصيد (القوارب والغزل) دون إعادتها، ما ضاعف الخسائر الاقتصادية. وتعكس الشهادة حجم الضغوط المالية، إذ اضطرت الأسر للاستدانة لتغطية النفقات الأساسية، إلى جانب أعباء الزيارات التي تصل إلى ٥٠٠ جنيه في المرة الواحدة، في وقت تعجز فيه الأسر عن توفير الاحتياجات الأساسية، خاصة مع اقتراب العيد، ما يعكس الأثر الممتد للاحتجاز على الاستقرار الاجتماعي والمعيشي داخل مجتمع الصيادين.

كشفت هذه الوقائع عن انتهاكات جسيمة لعدد من الحقوق الأساسية، في مقدمتها الحق في الحرية والأمان الشخصي، حيث تم القبض على الصيادين بشكل متكرر وفي سياقات تتسم بالعشوائية ودون وضوح كاف في معايير التجريم، بالمخالفة للمادة (٥٤) من الدستور المصري التي تنص على أن الحرية الشخصية حق طبيعي لا يجوز المساس به، وكذلك المادة (٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحظر القبض أو الاحتجاز التعسفي. كما يبرز انتهاك واضح لضمانات المحاكمة العادلة، في ظل إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري، وحرمانهم من حقوق الدفاع، وعدم حضورهم بعض الجلسات، وهو ما يتعارض مع المادة (٩٧) من الدستور التي تكفل حق التقاضي أمام القاضي الطبيعي، والمادة (١٤) من العهد الدولي التي تضمن الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة. بالإضافة إلى ذلك فإن محاكمة صيادين مدنيين أمام القضاء العسكري تتعارض مع مبدأ حصر اختصاص القضاء العسكري، كما ورد في المادة (٢٠٤) من الدستور.

كما تعكس هذه الحالات انتهاكًا متداخلاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها الحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق، حيث أدى القبض على الصيادين ومصادرة أدواتهم ومنعهم من الصيد إلى حرمانهم وأسرهم من مصدر دخلهم الوحيد. كذلك تم انتهاك الحق في الملكية من خلال مصادرة القوارب ومعدات الصيد دون تعويض. ولا تقل خطورة عن ذلك الانتهاكات المرتبطة بالحق في الكرامة الإنسانية وظروف الاحتجاز اللائقة، حيث تشير الشهادات إلى التكدس، وغياب الرعاية الطبية، وسوء المعاملة، بما يخالف المادة (٥٥) من الدستور التي تلزم بمعاملة المحتجزين

١١١ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

بما يحفظ كرامتهم، والمادة (١٠) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. في مجملها، تعكس هذه الانتهاكات نمطًا ممنهجًا يقوض ليس فقط حقوق الصيادين كأفراد، بل أيضًا استقرار مجتمعاتهم المحلية وحقهم في سبل عيش آمنة ومستدامة.

رابعًا: مشاكل بيئية تنتج عن مشروعات تطوير بلا جدوى

نفذت الحكومة في ٢٠١٧ مشروع تطوير بحيرة البردويل، وقد هدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وتطوير أربعة مراسي للصيد وإزالة العوائق الموجود بإجمالي ٣٥٠٠ طن عوائق، وتطهير البواغيز بتكلفة ١٢٠ مليون جنيه في ذلك الحين.[١١٢] بالرغم من ذلك تعاني البحيرة من آثار سلبية نتيجة هذه المشروعات التي أجريت دون دراسات جدوى ودون استشارة الصيادين. وقد أدى ذلك إلى نتائج عكسية تتعلق بالإنتاج السمكي. ويقول حسين:

> البوغاز دلوقتي في حالة سيئة جدًا، مردوم بالرمل. المفروض عرضه ٥٠٠ متر، دلوقتي مبقاش فيه غير حوالي ٣٠ أو ٤٠ متر مفتوحين. البوغاز ده هو المصدر الرئيسي لتغذية البحيرة، لو مردوم إزاي البحيرة تتغذى؟ الكراكات اللي جابوها عمرها ما نضفت البوغاز.

ويضيف سويلم:

> في تغييرات حصلت في البحيرة بالسلب البوغاز دلوقتي مردوم.[١١٣]

يشير الصيادون إلى أن الحفر داخل البحيرة تم بدون تخطيط علمي، ما أدى إلى زيادة شدة التيارات وقلل النباتات والحماية الطبيعية للأسماك. هذه النباتات كانت تمثل الحاضنة الطبيعية للزريعة والمصدر الغذائي الرئيسي للأسماك، وبغيابها اضطرت الأسماك للتغذي على "الطين"، مما أثر جذرياً على جودتها وأحجامها ومعدلات نموها. حيث يؤكد حسين:

> في الأول كانت المساحة حوالي ٢٠٠ متر حوالين البوغاز، وفي أيام كان الصيد بيوصل لـ ٢٥ طن سمك، دلوقتي اليوم الواحد ١٣ طن.

هذه الإجراءات غير المخططة بيئيًا أثرت سلبًا على الإنتاج وعلى الصيادين، وكشفت فشل مشاريع التطوير في تحقيق أهدافها المستدامة.

---

١١٢ تطوير بحيرة البردويل، رئاسة الجمهورية، مرجع سابق.

١١٣ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

كما تكشف شهادات الصيادين عن تناقض بين الأهداف المعلنة من الدولة لتبرير تولي جهاز مستقبل مصر إدارة البحيرة وبين الواقع الفعلي للصيد. إذ أن الرواية الرسمية تشير إلى سعي الجهاز لزيادة الإنتاج السمكي وتحسين الوضع البيئي للبحيرة، وتحسين وضع الصيادين. يشير الواقع الميداني إلى انخفاض في كميات الأسماك. ويرجع عبد الكريم ذلك إلى غياب الرؤية العلمية والاستعانة بخبراء من "خارج البيئة السيناوية" وتهميش الصيادين الذين هم أدرى بحركة التيارات، موضحاً أن أعمال الحفر تمت بشكل عشوائي بطول الشط دون تطهير "البواغيز"، مما أدى لانسدادها وارتفاع ملوحة المياه، وهو عائق بيولوجي منع تدفق الأسماك من البحر للبحيرة.

وعلى مستوى التوازن الحيوي، تسببت القرارات الأمنية بمنع "قناصي الطيور" في كارثة بيئية موازية؛ ففي السابق، كانت الإدارة تسمح لهواة القنص بتنظيم رحلات لصيد "طيور العجاج" التي تهاجم البحيرة كالجراد وتلتهم أطنان الزريعة والأسماك الصغيرة. حالياً، وفي ظل المنع الأمني المطلق، باتت هذه الطيور تستنزف الثروة السمكية دون رادع، مما ساهم مع عوامل الردم وتجريف القاع في انهيار معدلات الإنتاج اليومي من ٢٥ طناً في المتوسط خلال السنوات الماضية إلى أقل من ١٣ طناً في أحسن الأحوال. إن هذا التدهور البيئي ليس مجرد خسارة للطبيعة، بل هو قضاء على مصدر الرزق الوحيد لآلاف الأسر، ودليل على أن الإدارة العسكرية للبحيرة تتعامل معها كوحدة عسكرية أو ككيان مدر للربح، لا كنظام بيئي منتج يتطلب الاهتمام والتطوير.

في هذا السياق تظهر دراسة سعيد (Said, ٢٠٢٢) أن البحيرة تمتعت تاريخيا بنشاط صيد مزدهر، إلا أن تدهور حالتها البيئية أدى إلى تراجع كبير في الصيد الذي يمثل ركيزة أساسية لمعيشة السكان المحليين. كما شهدت جودة المياه وموائل الأسماك في البحيرة تدهورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى انخفاض تدريجي في كميات الأسماك المصطادة. ولمعالجة هذه التحديات، يجب تنفيذ تدخلات جديدة فعالة لإعادة تأهيل البيئة البحرية للبحيرة وزيادة أعداد الأسماك. ويعد تعزيز تبادل المياه مع البحر المتوسط من خلال تنشيط حركة المد والجزر الآلية الرئيسية لتحسين الظروف البيئية للبحيرة وذلك من خلال تطهير البواغيز بشكل أساسي. ومن شأن ذلك، إلى جانب تخصيص مناطق إضافية داخل البحيرة لدعم الثروة السمكية، أن يسهم في زيادة كبيرة في أعداد الأسماك.[١١٤]

تمثل هذه السياسات البيئية غير المدروسة وما ترتب عليها من تدهور في الإنتاج السمكي وتدهور في الوضع البيئي انتهاكًا واضحًا لعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصيادين، وفي مقدمتها الحق في العمل والرزق، حيث أدت إلى تقليص

١١٤ Tarek O. Said. 2022. "An Overview of the Status of Bardawil Lake Environment: Contemporary Constraints, Current Government Policy and Proposed Sustainable Actions." Egyptian Journal of Aquatic Research 48 (3): 181–190. https://doi.org/10.1016/j.ejar.2022.08.002

فرص الصيد وانخفاض الدخل، كما يمثل هذا التدهور انتهاكًا لـلحق في مستوى معيشي لائق، خاصة مع اعتماد آلاف الأسر بشكل شبه كامل على البحيرة كمصدر دخل وحيد. كذلك، فإن غياب التخطيط العلمي وتجاهل خبرات الصيادين المحليين يعكس إخلالًا بمبادئ الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وحق المجتمعات المحلية في المشاركة، وهو ما يتعارض مع المادة (٣٢) من الدستور التي تلزم الدولة بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها، وكذلك المادة (٢٧) التي تؤكد على تحقيق التنمية المستدامة. كما يمكن النظر إلى التدهور البيئي الحاد بوصفه مساسًا بـالحق في بيئة صحية ومتوازنة، كما ورد في المادة (٤٦) من الدستور، وهو حق يرتبط بشكل مباشر بقدرة الصيادين على الاستمرار في نشاطهم الإنتاجي.

خامسًا: كيف انتهت محاولات المجتمعات المحلية لمقاومة الوضع الحالي؟

وفي مواجهة هذه الأوضاع، لجأ الصيادون في مايو ٢٠٢٥ إلى الإضراب الجماعي عن العمل احتجاجًا على الاشتراطات الجديدة التي فرضها الجهاز منذ توليه إدارة البحيرة، والتي كانت سببا في انخفاض حصيلة الصيد، بحسب شهادات الصيادين، بالإضافة إلى تدخل الجهاز في عملية بيع الأسماك ورفع قيمة الفاتورة. كما ورد للصيادين معلومات عن نية الجهاز إحضار صيادين من محافظات أخرى وتسليمهم مراكب والسماح لهم بالصيد. وقد رأى الصيادون في ذلك، تهديدًا لمصدر دخلهم الرئيسي. وقد تضمنت مطالب الصيادين في هذا الإضراب السماح لهم بصيد الجمبري بالجر في بداية من الموسم، وخفض قيمة الفواتير، وعدم تدخل الجهاز في عمليات البيع والشراء، وأخيرًا عدم جلب أي صيادين من خارج سيناء للعمل في البحيرة.

إلا أن المقابلات مع عدد من الصيادين كشفت عن انقسامات داخلية وتضارب في الروايات بين الصيادين حول دوافع ومسار الإضراب. على سبيل المثال يرى عبد الكريم أن الإضراب كان بتحريض من الإدارة السابقة ولم يكن تعبيرا عن مطالب أو رغبة حقيقية من الصيادين، مشيرا إلى أن معظم الصيادين شاركوا في الإضراب. في المقابل تعكس شهادة ناجي تصورا مختلفا للإضراب، حيث يراه تعبيرا عن مطالب الصيادين، ورفضًا لسياسات الجهاز التي أثرت سلبا عليهم موضحا أن الإدارة استخدمت أسلوب التفريق وخلق الانقسامات بين الصيادين من أجل إفشال الإضراب والتفكيك الجماعي، ويقول:

> الصيادين عملوا إضراب بسبب الأوامر الشينة... لكن هما خبطوا الصيادين في بعض، وكلموا بتوع الغطس والنور وقالولهم اشتغلوا غصب عنكم، فبان إن البحيرة شغالة واضطرينا نرجع.[١١٥]

١١٥ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

بعد انتهاء الإضراب تعرض عدد من الصيادين إلى إجراءات عقابية شملت منعهم من النزول للبحيرة وسحب التراخيص. فبمجرد عودة المراكب للعمل، بدأت قوائم "الممنوعين" في الظهور، حيث شملت حوالي ٥٠ صياداً تم وقفهم "للأبد" وسحب تصاريحهم، ومن بينهم من لم يشارك في الإضراب أصلاً. ويروي الصيادون وقائع تعسفية ومفاجأة تمت عند البوابات؛ حيث كان يُطلب منهم تسليم دفاترهم ورخصهم، ثم يتم أخذهم لمكاتب الشرطة العسكرية لمواجهة القائد "محمد البحيري"، الذي أجبرهم تحت تهديد "البوكس" والحبس على التوقيع على إقرارات بعدم دخول البحيرة مرة أخرى. وفي محاولة لتعجيزهم وتشتيت مطالبهم، كان يتم توجيههم لحل مشاكلهم في "الضبعة" (حيث يوجد المكتب الرئيسي لجهاز مستقبل مصر) بمطروح (على بعد مئات الكيلومترات)، في إشارة واضحة لغلق كل أبواب الحوار وتكريس سلطة الأمر الواقع التي لا تقبل المراجعة أو التظلم. ويوضح أحد الصيادين الذين تم منعهم من الصيد:

> طلبوا منا نمضي إقرار إننا مش هننزل البحيرة تاني، ولو رفضنا هيتقبض علينا... وفي الآخر اتمنعنا نهائي.[١١٦]

تبين هذه الوقائع أن محاولات المقاومة الجماعية، رغم اتساعها، ظلت محدودة الفاعلية في ظل غياب قنوات تفاوض رسمية، وتعرض المشاركون أو حتى غير المشاركين فيها لضغوط وعقوبات، ما أدى إلى إضعاف القدرة التنظيمية للصيادين وإعادة فرض السيطرة عليهم بسهولة.

لاحقا حاول الصيادون تنظيم وقفة احتجاجية اخرى من خلال التجمع أمام مقر الإدارة. إلا أن تدخلات أمنية حالت دون ذلك. إذ ورد اتصال لكبير الصيادين من الأمن الوطني لمنع هذه الوقفة. ويدلل عبد الكريم قائلا:

> شيخ الصيادين جاله اتصال من الأمن الوطني يمنع التجمهر، وقالوا لو حصل هيتم فضه، والشيخ بقى وسيط بيننا وبين الجهاز.[١١٧]

وتلا ذلك وساطات ولقاءات بين شيوخ القبائل والإدارة، ولكنها لم تحقق أيا من مطالب الصيادين في النهاية.

رغم لجوء الصيادين إلى الإضراب كأداة ضغط جماعية، إلا أن هذه المحاولة كشفت عن حدود واضحة لفاعلية المقاومة في ظل السياق القائم. فغياب قنوات تفاوض رسمية، وسيطرة الأجهزة العسكرية على إدارة البحيرة، جعلا أي تحرك جماعي قابل للاحتواء أو التفكيك. يشير عبد الكريم إلى حالة غياب كاملة لأي آلية للمساءلة أو الحوار:

---

١١٦ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١١٧ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

> مفيش جهة نقدر نلجأ لها عشان نتكلم، التعليمات لما بتنزل خلاص، مفيش حد تقدر تكلمه.[١١٨]

وهو ما يعكس بنية مغلقة لا تسمح بتمثيل مصالح الصيادين أو التفاوض حولها.

كما لعبت الانقسامات الداخلية دورًا في إضعاف الإضراب، سواء بين الصيادين أنفسهم أو بين الحرف المختلفة. يوضح ناجي:

> خبطوا الصيادين في بعض... بتوع الغطس والنور اشتغلوا غصب عنهم، فبان إن البحيرة شغالة.

هذا التفكيك المهني أضعف القدرة على الاستمرار في الإضراب، وخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين الصيادين، ما حد من إمكانية بناء موقف جماعي موحد.

كذلك يرتبط تراجع محاولات المقاومة الجماعية، وعلى رأسها الإضراب، بشكل وثيق بضعف الأطر التنظيمية التي كانت تمثل الصيادين. حيث توجد جمعيات تعاونية تمثل الصيادين في بحيرة البردويل، وهي: جمعيتا "العريش" و"السلام" (وتمثلان صيادي مدينة العريش والشيخ زويد)، بينما تمثل جمعيات "٦ أكتوبر"، "الساحل"، "البردويل"، و"سيناء" الصيادين في مركز بئر العبد وقسم رمانة. تاريخيا لعبت هذه الجمعيات دور الوسيط لرفع مطالب الصيادين وتوفير الدعم اللوجستي لهم مثل توفير مستلزمات الإنتاج مثل شباك الصيد والمحركات بأسعار رمزية وبالتقسيط، وتسويق الأسماك لصالح أعضائها، كما توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للأعضاء وأسرهم.[١١٩]

فمع انحسار دور هذه الجمعيات وتفريغها من مواردها ووظيفتها التمثيلية، فقد الصيادون قناة أساسية للتفاوض الجماعي ورفع المطالب بشكل منظم. هذا الفراغ التنظيمي جعل أي تحرك احتجاجي، مثل الإضراب، يفتقر إلى القيادة والتنسيق، ويظل عرضة للتفكك السريع أو الاحتواء. كما أن غياب وسيط مؤسسي معترف به زاد من اعتماد الصيادين على الوساطات غير الرسمية، مثل شيوخ القبائل أو التدخلات الأمنية، بدلًا من آليات تفاوض مستقرة وواضحة.

أما على الصعيد الإداري، فحسب إشارات في عدد من المقابلات التي تم إجرائها مع الصيادين والموظفين، فقد ساد منطق "الإقصاء والاستبدال"؛ حيث تم عزل الكوادر الفنية والمديرين المدنيين بأساليب مهينة، وتم تخيير الموظفون بين الانصياع الكامل لأوامر الجهاز العسكرية مقابل وعود بحوافز لم تتحقق، أو الجلوس في المنازل. ويصف الصيادون هذا الوضع بـ "الطحن" الذي تسيطر فيه الرتب العسكرية على المهندسين الفنيين، حيث تلاشت مساحات "البحبحة" والتفاوض التي كانت تميز العهود السابقة،

١١٨ مقابلة شخصية أُجريت في الفترة ما بين ديسمبر ٢٠٢٥ وحتى مارس ٢٠٢٦ (الاسم مستعار).

١١٩ Mansour et al., "Challenges Facing Fishermen," 405.

واستبدلت بنظام جباية متعسف صارم لا يعترف بالأعراف المهنية ولا يراعي الظروف الطارئة للتاجر أو الصياد.

في هذا السياق، لا يمكن فهم محدودية تأثير الإضراب بمعزل عن تراجع دور الجمعيات، إذ أن إضعاف البنية التنظيمية للصيادين ساهم في تفتيت قدرتهم على الفعل الجماعي، وتركهم في مواجهة مباشرة مع السلطة دون أدوات تفاوض فعالة. وهو ما يفسر كيف انتهت محاولات المقاومة إلى نتائج محدودة، بل وأحيانًا إلى إجراءات عقابية، في ظل غياب كيان قادر على حماية المشاركين أو تمثيلهم بشكل مؤسسي.

الخاتمة

سلط هذا التقرير الضوء على تداعيات إدارة جهاز مستقبل مصر لبحيرة البردويل على المجتمعات المحلية للصيادين، غير أن ذلك الوضع لا يمثل حالة استثنائية معزولة أو منفردة، بل تندمج ضمن نمط ممتد وموثق في عدد من البحيرات المصرية. فقد رصدت إيجيبت وايد في تقريرها بعنوان "مياه عكرة وشباك خاوية" وقائع مشابهة في بحيرات غليون والمنزلة والبرلس ومريوط، وتتقاطع هذه الوقائع مع ما يعيشه صيادو البردويل اليوم من احتكار مناطق الصيد التقليدية، وفرض قيود تعجيزية على التراخيص، وملاحقة الصيادين أمام القضاء العسكري، وتدهور حاد في مستويات المعيشة.[١٢٠] وتكشف هذه الحالات مجتمعةً أن ما يجري في البردويل ليس إخفاقاً إداريًا عرضيًا، بل حلقة من سلسلة طويلة ومستمرة من تجليات الإدارة العسكرية للموارد الطبيعية، والتي تعكس مجموعة من السمات البنيوية من أهمها غياب الشفافية والمساءلة؛ فالقرارات التأسيسية لا تُنشر في الجريدة الرسمية، والعوائد المالية لا تمر عبر الخزانة العامة، والبرلمان لا يملك أدوات رقابية فعالة، مما يجعل هذه المنظومة تعمل خارج أي إطار للمحاسبة. بالإضافة إلى ذلك يتم تجريم الصيادين، إذ يتحولون من مواطنين يحاولون كسب العيش إلى متهمين أمام محاكم عسكرية في اتهامات فضفاضة وغامضة، بشكل يفتقر إلى أسس ومعايير المحاكمة العادلة. أيضا ينتج عن هذا النمط إقصاء المجتمعات المحلية، فلا تشاور حقيقي مع الصيادين قبل رسم السياسات، ولا تعويض عند فقدان مصادر الرزق، ولا آليات فعالة للتظلم أو المراجعة. وأخيرا تقوم الأجهزة العسكرية بتوظيف مشروعات التطوير للسيطرة، حيث يتم تقديم المشروعات على أنها تهدف إلى التنمية والتطوير وإصلاح بيئي وتطوير للمجتمعات المحلية، بينما ينتج عنها تهميش الصيادين ومجتمعاتهم لصالح الهيمنة الاقتصادية العسكرية على الموارد.

يترتب على هذا النمط تداعيات واسعة؛ فعلى المستوى الاقتصادي، يعاني الصيادون وأسرهم من تآكل الدخول وتراكم الديون وعجزهم عن تغطية تكاليف الإنتاج. وعلى المستوى الاجتماعي، تتدهور منظومة المعيشة بأسرها؛ إذ تعجز الأسر عن تأمين الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ويلجأ بعض الأطفال إلى ترك المدارس، مما يدفع الأسر إلى دوامة مستمرة من الفقر. وتهدد ملاحقة الصيادين قضائيًا وسجنهم استقرار الأسر بكاملها. وعلى مستوى المجتمعات المحلية ككل، يتفكك النسيج الاجتماعي التقليدي لمجتمعات الصيد التي ارتبطت بالبحيرات تاريخيا، وتتراجع

---

١٢٠ "تقرير مياه عكرة وشباك خاوية.. الكلفة الحقوقية لمشاريع المؤسسة العسكرية في قطاع الصيد المصري"، منظمة إيجيبت وايد لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

الهياكل التنظيمية كالجمعيات التعاونية التي كانت تمثل الصيادين وتدعمهم، مما يضعف قدرتهم على المقاومة والتفاوض الجماعي. وعلى مستوى أوسع، تسهم هذه الممارسات في توليد دوافع الهجرة الداخلية وغير النظامية، كما يكشف الارتباط الموثق في تقرير "مياه عكرة وشباك خاوية" بين تدهور أوضاع مجتمعات بحيرات الدلتا وارتفاع معدلات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا.

لا تقتصر تداعيات نموذج الهيمنة العسكرية على المجتمعات المحلية المرتبطة بالبحيرات، بل تمتد آثاره لتطال بنية الاقتصاد الوطني في مجمله. فحين يتكرر هذا النموذج عبر قطاعات متعددة تشمل الزراعة والتصنيع الغذائي والبنية التحتية والثروات الطبيعية والاستزراع السمكي، تتشكل بيئة اقتصادية كلية تفتقر إلى شروط المنافسة العادلة وتكافؤ الفرص.

فتمتع الكيانات العسكرية بإعفاءات ضريبية وامتيازات في الوصول إلى الأراضي والعقود العامة، يضع القطاع الخاص المدني في موقع منافسة غير متكافئة تدفعه إلى الانكماش أو الإحجام عن الاستثمار. ويؤدي ذلك إلى تقليص القاعدة الإنتاجية المدنية وتراجع قدرتها على توليد فرص العمل. ويعمق ذلك البطالة ويقلص هامش الاقتصاد الضئيل الذي تعيش عليه شرائح واسعة من المجتمع. وعلى صعيد المالية العامة، فإن عائدات الكيانات الاقتصادية العسكرية لا تمر عبر الخزانة العامة ولا تخضع لرقابة برلمانية، مما يعني أن الدولة تتحمل تكاليف الامتيازات الممنوحة لهذه الكيانات دون أن تجني عوائدها في الموازنة العامة. وقد أسهم هذا النمط في تعميق الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل المشروعات الكبرى، وهو ما انعكس في ارتفاع حاد في الدين الخارجي لمصر خلال العقد الماضي. وبهذا المعنى، فإن ما يعانيه صيادو البردويل وغيرهم من مجتمعات البحيرات ليس مجرد خسارة فردية أو محلية، بل هو تعبير عن تشوه هيكلي أعمق يُعيد توزيع الثروة الوطنية لصالح كيانات مُعفاة من المساءلة، على حساب المواطنين والاقتصاد الوطني معًا.

تلخيصا، عند وضع حالة بحيرة البردويل مع ما تم توثيقه في بحيرات غليون والمنزلة والبرلس ومريوط، يمكن رؤية أن الإشكالية لا تتعلق بأخطاء إدارية قابلة للإصلاح، بل بنموذج متكامل لإدارة الموارد الطبيعية يقوم على السيطرة لا على التنمية، وعلى الجباية لا على الخدمة، وعلى الإقصاء لا على الشراكة. ويطرح هذا النمط تساؤلات جوهرية حول التزام الحكومة ومؤسساتها في مصر بمبادئ الاستدامة والتشاركية ومشاركة عوائد التنمية مع المجتمعات المحلية التي تعيش على هذه الموارد وتتوارث ارتباطها بها عبر الأجيال. وما لم تتم معالجة هذه الإشكاليات البنيوية، ستظل مجتمعات الصيادين في بحيرات مصر تدفع ثمن سياسات لم تُشرك في رسمها، ولا تجني من عوائدها شيئًا.

التوصيات

لمعالجة الوضع الحالي الذي تم تفصيله سابقًا في متن التقرير، ولحماية الحقوق الانسانية والدستورية لصيادي بحيرة البردويل وأسرهم، وفي ضوء ما صاغه من التقينا بهم من الصيادين من الطالب، نوصي بما يلي:

١. إنهاء الهيمنة العسكرية على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك قطاع الصيد، ولا سيما من خلال إدخال معايير الرقابة والمساءلة الديمقراطية وصنع القرار التشاركي في جميع عمليات الحوكمة الاقتصادية وعلى مختلف مستويات الحكومة، وإخضاع الشركات المملوكة أو الخاضعة لسيطرة أو إدارة القوات المسلحة لإشراف الجهات المدنية والهيئات الحكومية؛ وإلغاء القرارين الجمهوريين رقم ١٢٧ ورقم ٤٤٦ لسنة ٢٠١٥؛ وضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الدستور المصري، وكذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، ولا سيما المبادئ رقم ٣(ب)، و٤، و٨.

٢. الوقف الفوري لجميع أشكال القمع بحق الصيادين في بحيرة البردويل، والمرتبطة بتنفيذ القرار الجمهوري رقم ٢٩٤ لسنة ٢٠١٩؛ وإسقاط جميع التهم التي لا تستند إلى أساس قانوني، وحفظ جميع القضايا ذات الصلة، بما في ذلك القضية رقم ٣٢٤ حصر جنح عسكري لسنة ٢٠٢٥، والقضية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٦ جنح عسكرية شمال سيناء؛ وضمان حق المدنيين في المثول أمام محاكم طبيعية مختصة ومستقلة ومحايدة، بدلاً من المحاكم العسكرية، وذلك اتساقاً مع التزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣. إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٤ لعام ٢٠١٩ باعتبار البحيرات بما فيها بحيرة البردويل منطقة عسكرية، وما يترتب على ذلك من وقف إحالة الصيادين إلى المحاكمات العسكرية، وحصر محاكمة الصيادين في المخالفات المتعلقة بمهنة الصيد أمام القضاء الطبيعي المختص.

٤. الوقف الفوري لجميع القرارات والاشتراطات الإدارية التعسفية التي سنها جهاز مستقبل مصر فيما يتعلق بتنظيم عملية الصيد في البحيرة، وإعادة اختصاص إدارة البحيرة وتنظيم أنشطة الصيد بها لجهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية التابع لرئاسة مجلس الوزراء بوصفه صاحب الاختصاص القانوني الأصيل بإدارة البحيرات، وكذلك لما يضمه الجهاز من خبرات وقدرات فنية تؤهله للقيام بهذه المهام.

٥. التنسيق مع جهاز حماية وتنمية البحيرات والثروة السمكية بعد عودة اختصاص إدارة البحيرة إليه، بحيث يقتصر دور الجهاز على الإشراف الرقابي وتحصيل الرسوم المقررة قانوناً، مع تحرير عمليات الإنتاج والبيع والشراء لضمان حرية

المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. مع وضع قواعد واضحة وعادلة ومعلنة تراعي الصيادين، وخاصة الفئات الأكثر هشاشة، لاستخراج وتجديد التصاريح، والفواتير المفروضة على الصيادين والتجار.

٦. تقديم الإدارة المختصة بوزارة التضامن الاجتماعي الدعم الفني والإداري اللازم لإعادة الجمعيات الممثلة للصيادين للعمل والنشاط.

٧. إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعمليات تطوير بحيرة المنزلة قبل الشروع فيها، عن طريق الوزارات المعنية مثل وزارة الزراعة ووزارة البيئة، وكذلك مراكز البحوث المتخصصة داخل الجامعات المصرية.

٨. دمج صيادي بحيرة البردويل ضمن منظومة الضمان الاجتماعي الرسمية بوصفهم عمالة غير منتظمة، وما يستتبع ذلك من تمتعهم بخدمات متنوعة، والحصول على تعويض مالي مناسب خلال فترات منع الصيد في البحيرة والتي تمتد لعدة أشهر كل عام.

٩. توفير برامج دعم مالي مخصصة للصيادين واحتياجاتهم، تشمل تقديم خدمات مالية وقروض ميسرة لصيانة وتطوير معدات الصيد. عن طريق مؤسسات التمويل التنموية الحكومية مثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة التابع لرئاسة مجلس الوزراء، أو البنوك الحكومية ذات الاختصاص النوعي مثل البنك الزراعي المصري.

١٠. إنشاء آليات حوار مجتمعي دائمة بين الجهات الحكومية المعنية، وبين المجتمعات المحلية لصيادي بحيرة البردويل، سواء تحت مظلة محافظة شمال سيناء، أو غيرها من الجهات الحكومية. مع التأكيد على إشراك ممثلين عن الصيادين في مراحل الدراسة والتخطيط والتنفيذ والتقييم لأي عمليات تنموية تطال بحيرة البردويل وما يحيط بها.

صيد بأمر عسكري

بحيرة البردويل تحت إدارة جهاز مستقبل مصر

EGYPTWIDE FOR HUMAN RIGHTS

إيجيبت وايد هي منظمة مجتمع مدني مستقلة معنية بالرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل من أجل مصر عادلة وشاملة وديمقراطية، حيث تُكفل حقوق الإنسان والمشاركة المدنية والعدالة الاجتماعية بالكامل للجميع –أي، على نطاق مصر (Egypt-wide).

EFHR EGYPTIAN FRONT FOR HUMAN RIGHTS

الجبهة المصرية لحقوق الإنسان: هي منظمة أوروبية مستقلة، تأسست عام ٢٠١٧ على يد عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. تعمل الجبهة على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في مصر من خلال أعمال المناصرة والبحث والدعم القانوني في عدة مجالات أهمها العدالة الجنائية.

SINAI Foundation for Human Rights

مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان هي منظمة مستقلة غير حكومية، تُعنى برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وبخاصة في شبه جزيرة سيناء وغيرها من المناطق المهمّشة.